PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

المحتويات

مقدمة ٤

ملخص التقرير ٦

أولاً: تدهور الخدمات الصحية في قطاع غزة والحاجة للعلاج في الخارج كبديل وحيد ٩

١. التدهور الناجم عن الحصار الإسرائيلي ١٠

٢. التدهور الناجم عن الانقسام السياسي الداخلي ونقص الكادر الطبي المتخصص ١١

ثانياً: عرقلة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لسفر آلاف المرضى المحولين للعلاج في الخارج ١٧

١. عرقلة سفر ٥١,٠٥٦ مريضاً من المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٨ ١٨

٢. عرقلة سفر ٨,٥٨٥ مريضاً من المحولين للعلاج في الخارج منذ بداية عام ٢٠١٩ ٢٠

ثالثاً: المعيقات الاسرائيلية لسفر مرضى قطاع غزة المحولين للعلاج في الخارج ٢٢

١. حرمان المرضى من العلاج بدعوى توفره في قطاع غزة أو بادعاء أن أمراضهم لا تشكل خطراً على الحياة ٢٣

٢. حرمان المرضى من السفر من دون إبداء أسباب ٢٦

٣. حرمان المرضى من السفر للعلاج بدعوى أن أحد أفراد العائلة يخالف القوانين الاسرائيلية ٣٢

٤. اعتقال المرضى أو مرافقيهم على معبر بيت حانون "ايرز" ٣٣

٥. التحقيق مع المرضى أو مرافقيهم وابتزازهم مقابل منحهم تصاريح مرور للعلاج ٣٦

٦. التأخير والمماطلة في الرد على المرضى وعدم الاكتراث بمواعيد علاجهم ٤٠

٧. فرض قيود مشددة على مرافقي المرضى ٤٧

رابعاً: حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية من منظور حقوق الانسان ٤٩

١. حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية في القانون الدولي الانساني ٤٩

٢. حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية في القانون الدولي لحقوق الانسان ٥١

خامساً: دور المركز في حماية الحق في الصحة للمرضى المحولين للعلاج في الخارج ٣٥

١. المساعدة في الحصول على تغطية مالية للمرضى وتحديد مواعيد داخل المستشفيات ٥٤

٢. المساعدة القانونية للمرضى الممنوعين من السفر ٥٥

التوصيات: ٦٠

الجداول والأشكال ٦١

مقدمة

دأب المركز الفلسطيني لحقوق الانسان على متابعة ورصد القيود الاسرائيلية المشددة المفروضة على سفر مرضى قطاع غزة، وحرمان الآلاف منهم من تلقي العلاج في الخارج، على مدار سنوات الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧. وفي هذا الإطار، يأتي إصدار هذا التقرير الذي يتناول مجموعة المعيقات التي تتبعها سلطات الاحتلال حيال المرضى، وتعمد من خلالها إلى حرمانهم من السفر، والعلاج من الأمراض الخطيرة التي يعانون منها، وذلك خلال العامين ٢٠١٨ و٢٠١٩.

يتناول هذا التقرير القيود الاسرائيلية المشددة المفروضة على سفر مرضى قطاع غزة، وحرمان الآلاف منهم من تلقي العلاج في الخارج، ويستعرض مجموعة المعيقات التي تتبعها سلطات الاحتلال حيال المرضى، وتعمد من خلالها إلى حرمانهم من السفر، والعلاج من الأمراض الخطيرة التي يعانون منها.

يستعرض التقرير بدايةً التدهور الخطير لواقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، والناجم عن الحصار الاسرائيلي، والانقسام السياسي، ونقص الكادر الطبي، ويؤكد أن هذا التدهور أدى إلى عجز المستشفيات عن التعامل مع آلاف الحالات المرضية، وتسبب في ارتفاع عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج.

كما يتناول التقرير القيود المشددة التي تتبعها السلطات المحتلة بحق مرضى قطاع غزة، وحرمان الآلاف منهم من تلقي العلاج في الخارج (اسرائيل والضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة والدول المجاورة)، ثم يستعرض مجموعة المعيقات التي

تتبعها سلطات الاحتلال، وتعمد من خلالها إلى حرمان مرضى القطاع من العلاج في الخارج.

ويتناول التقرير حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية من منظور حقوق الانسان، مستعرضاً أهم مواثيق القانون الدولي الانساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تحمي حق المرضى في التنقل الحر والوصول الآمن للخدمات الصحية، وحقهم في العلاج من الأمراض التي يعانون منها.

كما يستعرض التقرير دور المركز الفلسطيني لحقوق الانسان في مساعدة المرضى المحولين للعلاج في الخارج، مسلطاً الضوء على متابعة المركز اليومية للانتهاكات التي يتعرض لها المرضى المحولين للعلاج في الخارج على بيت حانون «إيرز»، وعلى دور الدائرة القانونية في تقديم المساعدة القانونية لمئات المرضى الممنوعين من السفر، أو الذين يواجهون عراقيل في السفر للعلاج في الخارج.

وقد اعتمد التقرير في مادته على إفادات من مختصين في وزارة الصحة الفلسطينية ودائرة العلاج في الخارج، وهيئة الشؤون المدنية الفلسطينية، ومنظمات دولية تعمل في مجال الخدمات الصحية، كما اعتمد على إفادات حية من مرضى قطاع غزة الممنوعين من السفر للعلاج في الخارج وذويهم.

ملخص التقرير

يرصد هذا التقرير القيود الاسرائيلية المشددة المفروضة على سفر مرضى قطاع غزة، وحرمان الآلاف منهم من تلقي العلاج في الخارج، ويتناول مجموعة المعيقات التي تتبعها سلطات الاحتلال حيال المرضى، وتعمد من خلالها إلى حرمانهم من السفر، والعلاج من الأمراض الخطيرة التي يعانون منها، وذلك خلال العامين ٢٠١٨ و٢٠١٩. وقد خلص التقرير إلى النتائج التالية:

» أدى التدهور الخطير لواقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، والناجم عن الحصار الاسرائيلي، والانقسام السياسي، ونقص الكادر الطبي إلى عجز المستشفيات عن التعامل مع آلاف الحالات المرضية. كما أدى تعطل ٣٥٠ جهاز طبي في مستشفيات وزارة الصحة، ونفاذ ٤٨٪ من الأدوية (منها ٣٨ صنفاً لعلاج مرضى السرطان)، و٢٤٪ من المهمات الطبية، إلى ارتفاع عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج.

» تتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلية مجموعة من المعيقات تعمد من خلالها إلى حرمان مرضى القطاع من العلاج في الخارج، وأهمها: حرمان المرضى من العلاج بدعوى توفره في قطاع غزة أو بادعاء أن أمراضهم لا تشكل خطراً على الحياة، حرمان المرضى من السفر من دون إبداء أسباب، حرمان المرضى من السفر بدعوى أن أحد أفراد العائلة يخالف القوانين الاسرائيلية، اعتقال المرضى أو مرافقيهم على معبر بيت حانون «ايرز»، التحقيق مع المرضى أو مرافقيهم وابتزازهم مقابل منحهم تصاريح مرور للعلاج، التأخير والمماطلة في الرد على المرضى وعدم الاكتراث بمواعيد علاجهم، فرض قيود مشددة على مرافقي المرضى.

» عرقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الأعوام ٢٠٠٨ -٢٠١٨ سفر ٥١,٠٥٦ من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل ١٧٩,٧٤٦ طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (٢٨,٤٪) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض ٧,٤٩١ مريضاً لأسباب أمنية (٤,١٪)، ولم ترد على ٥,٧٥٠ طلباً (٣,١٪)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على ٢٥٠١٥ مريضاً (١٣,٩٪)، فيما طلبت السلطات المحتلة من ٢,١٣٨ مريضاً تغيير مرافقيهم (١,١٪)، وتأخر سفر ١٠,٦٦٢ مريضاً (٥,٩٪) بذرائع مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية، أو أن حالة المريض تجويد حياه وليس انفاذ حياه بحسب التصنيف الاسرائيلي، أو أن الطلب غير مناسب، أو الطلب من المريض تغيير موعد العلاج، أو تقديم طلب جديد.

» عرقلت السلطات المحتلة خلال عام ٢٠١٩ سفر ٨,٥٨٥ من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل ٢٤,٣٤٠ طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (٣٥,٢٪) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض ٢,١٦٢ مريضاً لأسباب أمنية (٨,٨٪)، ولم ترد على ١,٤٤١ طلباً (٥,٩٪)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على ٣,٨٠٨ مريضاً (١٥,٦٪)، فيما طلبت السلطات المحتلة من ١٠٤ مرضى تغيير مرافقيهم (٠,٤٪)، وتأخر سفر ١٠٧٠ مريض (٤,٣٪) بذرائع مختلفة.

» كفل القانون الدولي الإنساني «اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الاضافي الملحق لعام ١٩٧٧» الحقوق الصحية للمدنيين بشكل عام، ووفر حماية خاصة للجرحى والمرضى على وجه الخصوص. كما كفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حق المرضى في الوصول للخدمات الصحية والعلاج من خلال مجموعة من الصكوك الدولية، ومنها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، العهد الدولي الخاص

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥).

» قام المركز الفلسطيني لحقوق الانسان بمساعدة المرضى المحولين للعلاج في الخارج، من خلال المتابعة اليومية للانتهاكات التي يتعرض لها المرضى المحولين للعلاج في الخارج على معبر بيت حانون «ايرز»، وقدمت الدائرة القانونية، على مدار سنوات الحصار آلاف الاستشارات القانونية للمرضى وذويهم، كما قدمت المساعدة لـ ١,٧٠٠ مريضاً، كانوا عاجزين عن السفر للعلاج لأسباب متعددة، منها عدم وجود تغطية مالية، أو عدم وجود مواعيد محددة لعلاجهم.

» كما قدم المركز منذ بداية عام ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ المساعدة القانونية لـ ٦,٢٤٤ مريضاً، كانوا ممنوعين من السفر للعلاج، وقد تمكن ٢,٦٤٢ (٤٢,٣٪) مريضاً منهم من السفر لتلقي العلاج في الخارج.

أولاً: تدهور الخدمات الصحية في قطاع غزة والحاجة للعلاج في الخارج كبديل وحيد

ارتفع الاعتماد في العلاج على التحويلات الخارجية خلال السنوات الثلاثة عشر الأخيرة، بسبب ضعف نظام الصحة العامة في قطاع غزة، الناجم عن الحصار الاسرائيلي بشكل أساسي، وما خلفه الانقسام الداخلي والصراع السياسي من آثار سلبية خطيرة على قطاع الصحة، ساهمت في تدهور الخدمات الصحية المقدمة لسكان القطاع، ومنها تراجع كميات الأدوية والمستهلكات الطبية التي تصل إلى مستودعات وزارة الصحة في قطاع غزة، والخصومات على رواتب موظفي وزارة الصحة بغزة العاملين في السلطة الفلسطينية، وتفاقم أزمة الكهرباء في القطاع وانعكاسها على مستوى الخدمات الصحية التي توفرها مشافي القطاع.

كما تأثر مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها المرافق الحكومية في قطاع غزة سلباً بازدياد الكثافة السكانية والنمو الطبيعي للسكان، في ظل النقص الشديد في الكادر الطبي المتخصص، والأدوية والتجهيزات الطبية اللازمة لعلاج الأمراض الخطيرة.

١. التدهور الناجم عن الحصار الإسرائيلي

تدهورت أوضاع المرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة جراء سياسة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ ١٣ عاماً، وقد تدهور العمل في هذه المرافق بسبب حظر السلطات الإسرائيلية توريد أجهزة جديدة أو توريد القطع البديلة لإصلاح الأجهزة المتعطلة. وقد شكلت أزمة الأجهزة الطبية عقبة كبيرة أمام تطور أو استمرار العمل في مستشفيات القطاع ومراكزه الطبية بشكل ملائم لاحتياجات السكان الصحية. وقد حال الحصار دون تمكن الوزارة من توريد عدد من الأجهزة الطبية الجديدة أو استيراد قطع غيار للأجهزة الطبية المتعطلة.

ووفقًا لبيانات وزارة الصحة الفلسطينية، فقد بلغ عدد الأجهزة والمعدات الطبية المتعطلة في مستشفيات الوزارة ٣٥٠ جهازاً من أصل ٦١٠٠ جهاز. ومن أهم الأجهزة التي تعطلت خلال سنوات الحصار، اللوحات الإلكترونية والرقمية لعدد كبير من الأجهزة الطبية، أجهزة التحليل الكيميائي للدم، جهاز PCRF لكشف التهاب الكبد الوبائي، أجهزة تحليل الغازات في الدم المستخدمة في أقسام العناية المركزة[١].

وقد أدى منع سلطات الاحتلال الاسرائيلية توريد عدد من الأجهزة الطبية الجديدة أو استيراد قطع غيار للأجهزة الطبية المتعطلة، إلى عجز المستشفيات والمراكز الطبية عن التعامل مع مئات الحالات المرضية، واضطرت الوزارة إلى إلغاء العشرات من العمليات الجراحية المجدولة للمرضى، وتأجيل عمليات جراحية أُخرى لمواعيد غير محددة، واللجوء إلى تحويل المرضى إلى مستشفيات بديلة لإجراء الفحوصات الطبية اللازمة، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج.

١. مقابلة أجراها باحث المركز مع د. أشرف القدرة، المتحدث باسم وزارة الصحة الفلسطينية بغزة، بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٩.

٢. التدهور الناجم عن الانقسام السياسي الداخلي ونقص الكادر الطبي المتخصص

تسبب استمرار الانقسام السياسي الذي المستمر منذ ١٣ عاماً متتالية في تدهور معظم الخدمات الصحية المقدمة للسكان في قطاع غزة. فخلال سنوات الانقسام، تفاقمت الأوضاع الصحية بشكل غير مسبوق، وانعكست بشكل خطير على مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات والمراكز الطبية للمواطنين في القطاع.

فقد تأثر مستوى الخدمة الصحية التي تقدمها المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية في قطاع غزة سلباً بازدياد الكثافة السكانية والنمو الطبيعي في قطاع غزة، في ظل النقص الشديد في الكادر الطبي المتخصص، وعدم تخصيص السلطة الوطنية الفلسطينية أي تعيينات جديدة لصالح وزارة الصحة في غزة.

كما نجم عن الانقسام السياسي والتنازع بين الأطراف السياسية في غزة ورام الله نقص خطير في الأدوية والمستلزمات الطبية المتوافرة في المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية في القطاع طيلة سنوات الانقسام، كما تسبب الانقسام في عدم توفر تمويل لشراء أجهزة ومعدات طبية أو شراء قطع غيار لإصلاح الأجهزة المعطلة.

ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، عانت المستشفيات والمراكز الطبية في قطاع غزة نقصاً شديداً في الأدوية المخصصة لمرضى السرطان، ومرضى الكلى، والأمراض المزمنة "أمراض السكري والضغط"، ومرضى التلاسيميا، والحليب العلاجي "حليب الجلاكتومين"، والجرعات الدوائية لمرضى الهيموفيليا خلال عام ٢٠١٩.

وقد أفاد **د. منير البرش، مدير عام الصيدلة في قطاع غزة**، لباحث المركز أن قوائم الأدوية والمستهلكات الطبية الأساسية في قطاع غزة، موزعة على ٩ قوائم تغطي ١٣ مستشفى و٥٤ مركز رعاية صحية. وأضاف د. البرش أن أزمة الأدوية والمستهلكات الطبية في قطاع غزة ترجع إلى عدم التزام وزارة الصحة في رام الله بتوريد الأدوية إلى قطاع غزة، والتي تصل النسبة المخصصة منه للقطاع إلى ٤٠٪ من إجمالي مخصصات الأدوية والمستهلكات الطبية للسلطة الفلسطينية، حيث لم توّرد الوزارة سوى ٣٪ فقط من الاحتياج السنوي خلال العام ٢٠١٩ (ما تم توريده يُقدر بقيمة ١٠ مليون دولار من الأدوية، و٢ مليون دولار من المستهلكات الطبية)، مشيراً إلى أن قائمة الأصناف الصفرية في مستودعات وزارة الصحة في غزة في العام ٢٠١٩ تصل إلى ٤٨٪ من الأدوية، و٢٤٪ من المهمات الطبية، بواقع ٦٥٪ للرعاية الأولية، ٥٦٪ للسرطان وأمراض الدم، ٧٢٪ للمناعة والأوبئة، ٥٥٪ للغسيل الكلوي، ٤٠٪ للصحة النفسية والأعصاب و٧١٪ لصحة المرأة والطفل. وبين د. البرش أن من بين الفئات المتضررة جراء أزمة الأدوية في القطاع (٨٠٠٠) من مرضى السرطان، منهم (٢٠٠٠) مريض يتلقوا الجرعات العلاجية، بسبب نفاذ (٣٨) صنفاً من أدوية مرض السرطان، بما يمثل ٦٢٪ من البروتوكولات العلاجية؛ و(١١٨٩) من مرضى الكلى، بينهم (٣٩) طفلاً يقومون بإجراء الغسيل الكلوي الدوري؛ و(١٢٥) من مرضى الهيموفيليا، نصفهم من الأطفال، يتسبب نفاذ الجرعات الدوائية (factor8- factor9) المخصصة لهم بأعراض صحية خطيرة على حياتهم، بما فيها تجلط الدم لديهم؛ مرضى التلاسيميا ومرضى الأمراض المزمنة السكري والضغط[٢].

٢ – مقابلة أجراها باحث المركز مع د. منير البرش، مدير عام الصيدلة في وزارة الصحة بغزة بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٩.

وأرجع د. **عبد الناصر صبح، منسق القطاع الصحي في منظمة الصحة العالمية[٣]**، أزمة الأدوية في قطاع غزة إلى الانقسام السياسي، الذي لا يعفي الطرفين من مسؤولياتهما تجاه المرضى، مشيراً إلى أن منظمة الصحة العالمية تقوم بسد الفجوات إلى أن يتوصل الطرفان في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حلول سياسية. وقال د. صبح، أن مساهمة القطاع الخاص الصحي أكبر من مساهمة الحكومة الفلسطينية، حيث أن ما تم صرفه خلال العام ٢٤,٥ مليون دولار، وفرت منها وزارة الصحة في رام الله ٩ مليون دولار، ووزارة الصحة بغزة نصف مليون دولار، فيما تم توفير ١٥ مليون دولار من التبرعات الخارجية.

٢. مداخلة د. عبد الناصر صبح، منسق القطاع الصحي في منظمة الصحة العالمية في ورشة عمل بعنوان: «أزمة نقص الأدوية في قطاع غزة»، نظمها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠١٩/٧/٢٩.

٤. معلومات الإدارة العامة للصيدلة في وزارة الصحة بغزة

وقد وصلت نسبة الأصناف الصفرية من الأدوية والمهمات الطبية في مستودعات وزارة الصحة في قطاع غزة خلال السنوات الست الماضية وفقاً لما يلي[4]:

جدول (١) يبين النسبة المئوية للأصناف الصفرية من الأدوية والمهمات الطبية الأساسية خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٩

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الأدوية	٣٨٪	٣٥٪	٢٦٪	٣٠٪	٣١٪	٣٠,٩٪	٥٠٪	٤٨٪
المهمات الطبية	٣٥٪	٢٩٪	٣٠٪	٢٢٪	٢٥٪	٨,٨٪	٣٠٪	٢٤٪

شكل (١) يوضح النسبة المئوية للأصناف الصفرية من الأدوية والمهمات الطبية الأساسية خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٩

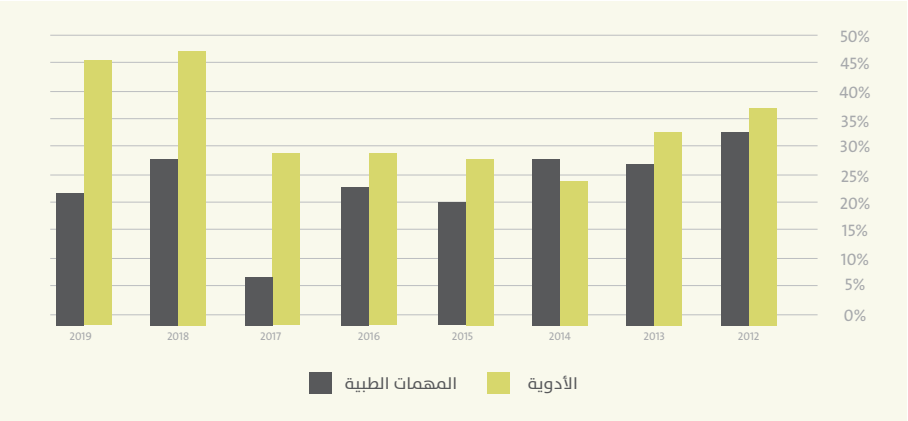

وقد انعكست أزمة نقص الأدوية والمهمات الطبية في المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية على حياة المرضى وكبدتهم معاناة كبيرة نفسية ومادية، حيث بات المئات منهم، خصوصاً مرضى السرطان والمناعة والأوبئة، والغسيل الكلوي وزراعة الكلى والجراحة والعناية المركزة، غير قادرين على الحصول على الأدوية اللازمة لمعالجة أمراضهم.

كما انعكس النقص في الأدوية والمهمات الطبية الأساسية سلباً على مجمل الخدمات التي تقدمها مستشفيات وزارة الصحة في غزة، وخاصة على خدمات الطوارئ والعمليات والعناية الفائقة، وخدمة القسطرة القلبية والقلب المفتوح.

وقد أدى هذا الوضع إلى عدم القدرة على علاج آلاف المرضى، وإلغاء مئات العمليات الجراحية، ما رفع عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج.

وفي ضوء ما سبق من أزمات يواجهها القطاع الصحي الحكومي في قطاع غزة، والناجمة عن الحصار الاسرائيلي والانقسام السياسي الداخلي ونقص الكادر الطبي المتخصص في ظل ارتفاع الكثافة السكانية، فقد تدهور أداء الخدمات الصحية في مشافي القطاع بشكل خطير، حيث أُلغيت وأُجلت مئات العمليات الجراحية المجدولة للمرضى، كما لجأت الوزارة إلى تحويل أعداد متزايدة من المرضى للعلاج بسبب عجز مستشفيات قطاع غزة عن تقديم العلاج الملائم لهؤلاء لمرضى، وخاصة الذين يعانون أمراضاً خطيرة ولا تتوافر إمكانات علاجهم في مشافي القطاع.

ووفقاً لوزارة الصحة، توزعت حالات التحويل للعلاج في الخارج لمرضى قطاع غزة خلال عام ٢٠١٨، حسب نوع المرض كما يلي: أمراض الأورام السرطانية ٢٣,٤٪، أمراض الدم ٧,٧٪، أمراض الأطفال ٦,٠٪، جراحة العظام ٨,٠٪، أمراض العيون ٥,٢٪، المسح الذري ٤,٩٪، الرنين المغناطيسي ١,٨٪، قسطرة القلب ٨,٣٪، أمراض القلب ٤,٤٪، جراحة الأعصاب ٣,٠٪، أمراض الباطنة ٣,٥٪، أمراض المسالك البولية ٣,٥٪، الجراحة العامة ٣,٢٪، جراحة القلب ٢,٩٪، التحاليل المعملية ١,٠٪، الأوعية الدموية ٢,٤٪، أمراض أنف وأُذن وحنجرة ١,٧٪، العناية المركزة ٠,٨٪، أمراض الكلى ١,٧٪، أمراض أُخرى ٦,٦٪[٥].

٥. التقرير الصحي السنوي للعام ٢٠١٨، وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، مايو ٢٠١٩، ص ٢٧.

جدول (٢) يبين النسبة المئوية لتوزيع التحويلات الخارجية حسب نوع المرض لعام ٢٠١٨

المرض	أمراض الأورام	أمراض الدم	أمراض العيون	جراحة العظام	أمراض الأطفال	أمراض القلب	جراحة الأعصاب	أمراض الباطنة	أمراض المسالك البولية	الجراحة العامة	جراحة القلب	التحاليل المعملية	الأوعية الدموية	أمراض أنف وأذن حنجرة	العناية المركزة	أمراض الكلى	أمراض أُخرى
النسبة	٢٣,٤٪	٧,٧٪	٥,٢٪	٨,٠٪	٦,٠٪	٤,٤٪	٣,٠٪	٣,٥٪	٣,٥٪	٣,٢٪	٢,٩٪	١,٠٪	٢,٤٪	١,٧٪	٠,٨٪	١,٧٪	٦,٦٪

شكل (٢) يوضح النسبة المئوية لتوزيع التحويلات الخارجية حسب نوع المرض لعام ٢٠١٨

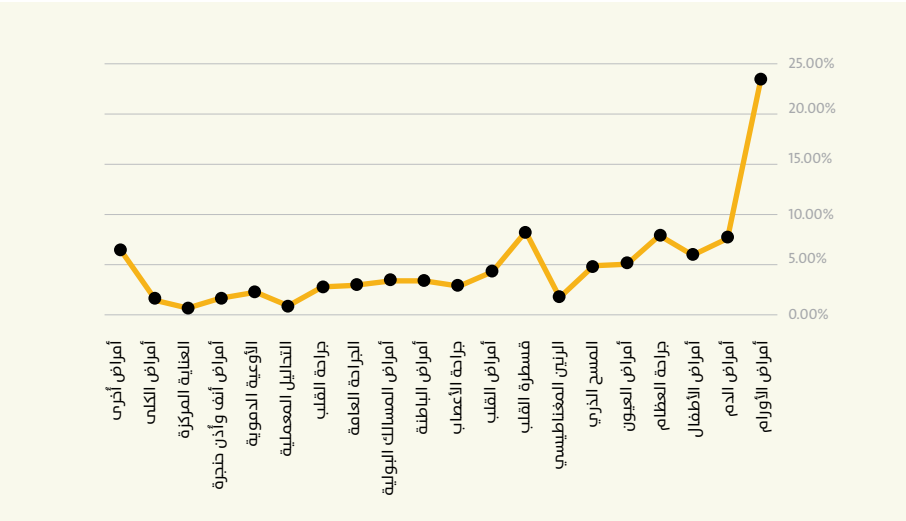

ثانياً: عرقلة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لسفر آلاف المرضى المحولين للعلاج في الخارج

كانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية تسمح لمرضى القطاع الحاصلين على تحويلة طبية للعلاج في الخارج (مستشفيات اسرائيل والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس المحتلة) باجتياز معبر بيت حانون «ايرز» قبل فرض الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧، رغم الاجراءات المعقدة والمهينة التي كانوا يتعرضون لها أثناء مرورهم على المعبر. وكان عدد المرضى الذين يُسمح لهم بالمرور عبر معبر بيت حانون «ايرز» للوصول إلى مستشفيات اسرائيل والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس المحتلة قبل فرض الحصار يصل إلى نحو ٢٠,٠٠٠ مريض سنوياً بحسب وزارة الصحة الفلسطينية.

وفي منتصف يونيو ٢٠٠٧، فرضت السلطات الاسرائيلية المحتلة حصاراً مشدداً على قطاع غزة، وذلك في أعقاب سيطرة حركة حماس على القطاع. وقد شملت اجراءات الحصار قيود مشددة على حركة البضائع والاحتياجات الأساسية، كما طالت القيود حركة وتنقل كافة سكان قطاع غزة، ومن ضمنهم المرضى. وقد أدى ذلك إلى تقليص عدد المرضى المسموح لهم باجتياز معبر بيت حانون «ايرز»، والوصول للمستشفيات الاسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة. ووفقاً لمتابعة المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، فإن عدد المرضى الذين سُمح لهم باجتياز المعبر منذ فرض الحصار في يونيو ٢٠٠٧، وحتى سبتمبر من العام ٢٠١٩، لم يصل في أفضل الأحوال، إلى ما كان عليه قبل فرض الحصار، ولا يعتبر عدد من يسمح لهم بالعلاج كافياً لعلاج مرضى قطاع غزة، في ظل تدني وتدهور الخدمات الصحية في مستشفيات القطاع من ناحية، وبسبب النمو السكاني من ناحية ثانية.

ويواجه المرضى المسموح لهم باجتياز المعبر والوصول للمستشفيات الاسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس المحتلة اجراءات معقدة، تستغرق أسابيع وربما شهور حتى يتم السماح للمريض باجتياز معبر بيت حانون «ايرز».

1. عرقلة سفر 51.056 مريضاً من المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام 2008-2018

عرقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٨ سفر ٥١,٠٥٦ من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل ١٧٩,٧٤٦ طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (٢٨,٤٪) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض ٧,٤٩١ مريضاً لأسباب أمنية (٤,١٪)، ولم ترد على ٥,٧٥٠ طلب (٣,١٪)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على ٢٥٠١٥ مريضاً (١٣,٩٪)، فيما طلبت السلطات المحتلة من ٢,١٣٨ مريضاً تغيير مرافقيهم (١,١٪)، وتأخر سفر ١٠,٦٦٢ مريضاً (٥,٩٪) بذرائع مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية، أو أن حالة المريض تجويد حياه وليس انفاذ حياه بحسب التصنيف الاسرائيلي، أو أن الطلب غير مناسب، أو الطلب من المريض تغيير موعد العلاج، أو تقديم طلب جديد.

جدول (٣) يبين الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٨*

البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المجموع
لا يوجد رد	٢١٣٣	٦٦٠	١٦٦	٤٢	٤٣	٢٤٩	٣١٨	٢٩٤	٨٢٦	٤٠٧	٦١٢	٥٧٥٠
تحت الدراسة	١١٩٧	٤٨٤	٤٨٤	١٥٤	١٠٩	٤٢٤	١٣٠٣	٢٠١٦	٥٧١٥	٧١٧٩	٥٩٥٠	٢٥٠١٥
موافقة	٦٣١٧	٥١٥٤	٩١١٣	٩٤٨٤	٨٦٣٥	١٢١٢١	١٤٩٦٥	١٦٩٨٨	١٦٢٩٠	١٣٨٠٣	١٥٨٢٠	١٢٨٦٩٠
مرفوض	٢٩٨	١٤٣	٦٤٦	٢٣٧	٨٥	٤٢	٥٣٥	١٢٤٤	١٧٠٤	٥٧٩	١٩٧٨	٧٤٩١
تغيير مرافق	٣٢	١	٨٥	٦٣	٧١	٢٢٣	٣١٣	٦٤١	٤٠٩	٩٠	٢١٠	٢١٣٨
منع بذرائع مختلفة	٣٩٧	٧٢٨	٦٣٥	٣١٥	٢٥٢	٦٠٨	٦٦٧	٦٩٠	١٣٢٥	٣٧٣٨	١٣٠٧	١٠٦٦٢
المجموع	١٠٣٧٤	٧١٧٠	١١١٢٩	١٠٢٩٥	٩١٩٥	١٣٦٦٧	١٨١٠١	٢١٨٧٣	٢٦٢٦٩	٢٥٧٩٦	٢٥٨٧٧	١٧٩٧٤٦

*مصدر المعلومات الواردة في الجدول: دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة الفلسطينية

شكل (٣) يوضح الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٨

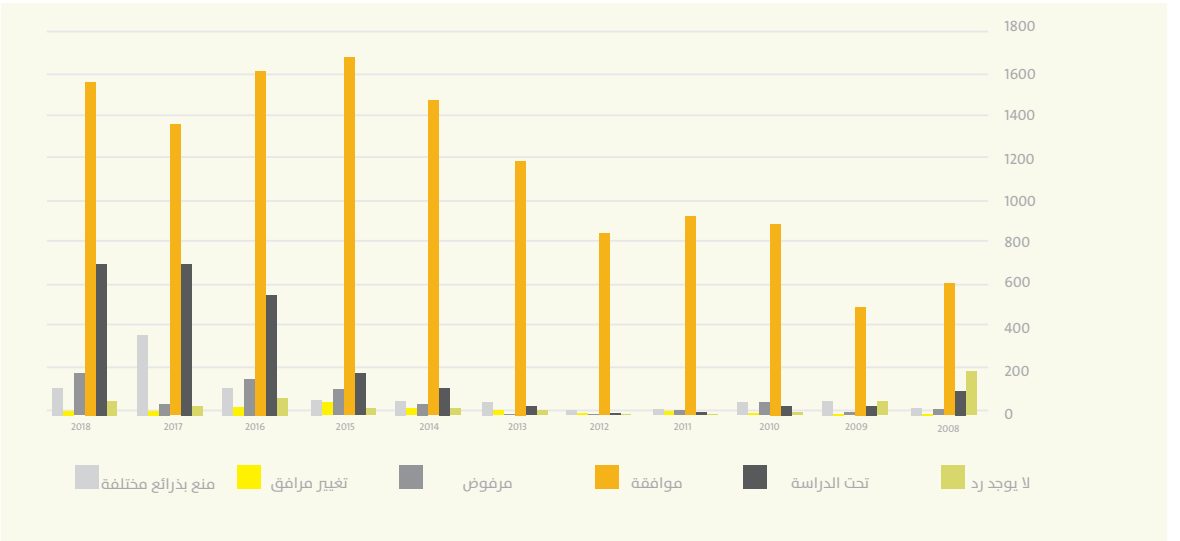

2. عرقلة سفر 8.585 مريضاً من المحولين للعلاج في الخارج منذ بداية عام 2019

عرقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال عام ٢٠١٩ سفر ٨,٥٨٥ من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل ٢٤,٣٤٠ طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (٣٥,٢٪) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض ٢,١٦٢ مريضاً لأسباب أمنية (٨,٨٪)، ولم ترد على ١,٤٤١ طلب (٥,٩٪)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على ٣,٨٠٨ مريضاً (١٥,٦٪)، فيما طلبت السلطات المحتلة من ١٠٤ مرضى تغيير مرافقيهم (٠,٤٪)، وتأخر سفر ١٠٧٠ مريض (٤,٣٪) بذرائع مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية، أو أن حالة المريض تجويد حياه وليس انفاذ حياه بحسب التصنيف الاسرائيلي، أو أن الطلب غير مناسب، أو الطلب من المريض تغيير موعد العلاج، أو تقديم طلب جديد.

جدول (٤) يبين الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال عام ٢٠١٩

البيان	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
موافقة	١٦١١	١١٨١	١٢٩١	١٣٩٦	١٣٤١	١٤٤٤	١٦٣٤	١١٢٤	١١٧٦	١٠٢١	١١٢٨	١٤٠٨	١٥٧٥٥
رفض لأسباب أمنية	١٩١	١١٨	٧٤	١٢٠	١٧٧	٢٥٧	١٩٦	٢١٩	٢١٩	١٥٩	١٩٠	٢٤٢	٢١٦٢
لا يوجد رد	١٤	١٤	٢٠	٢٥	٢٠٠	٤٨	٨٨	٩٥	١٤٤	٢١٢	٣٢٦	٢٥٥	١٤٤١
تحت الدراسة	٤١٧	٢٥٩	٥٣٣	٥١٤	٤١٠	٢٣٨	٢٧١	١٩٢	٣٠٩	٢٢٩	١٩١	٢٤٥	٣٨٠٨
تغيير مرافق	٦	٢	٣	٣	٦	٢٢	١٣	١٣	١١	١١	٨	٦	١٠٤
منع بذرائع مختلفة	١٦١	٦٢	٨١	١٠٣	٧٢	١١٨	٩٣	٨٩	٥٧	١٢٩	٦٢	٤٣	١٠٧٠
المجموع الطلبات المقدمة	٢٤٠٠	١٦٣٦	٢٠٠٢	٢١٦١	٢٢٠٦	٢١٢٧	٢٢٩٥	١٧٣٢	١٩١٦	١٧٦١	١٩٠٥	٢١٩٩	٢٤٣٤٠

*مصدر المعلومات الواردة في الجدول: دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة الفلسطينية

شكل (٤) يوضح الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال عام ٢٠١٩

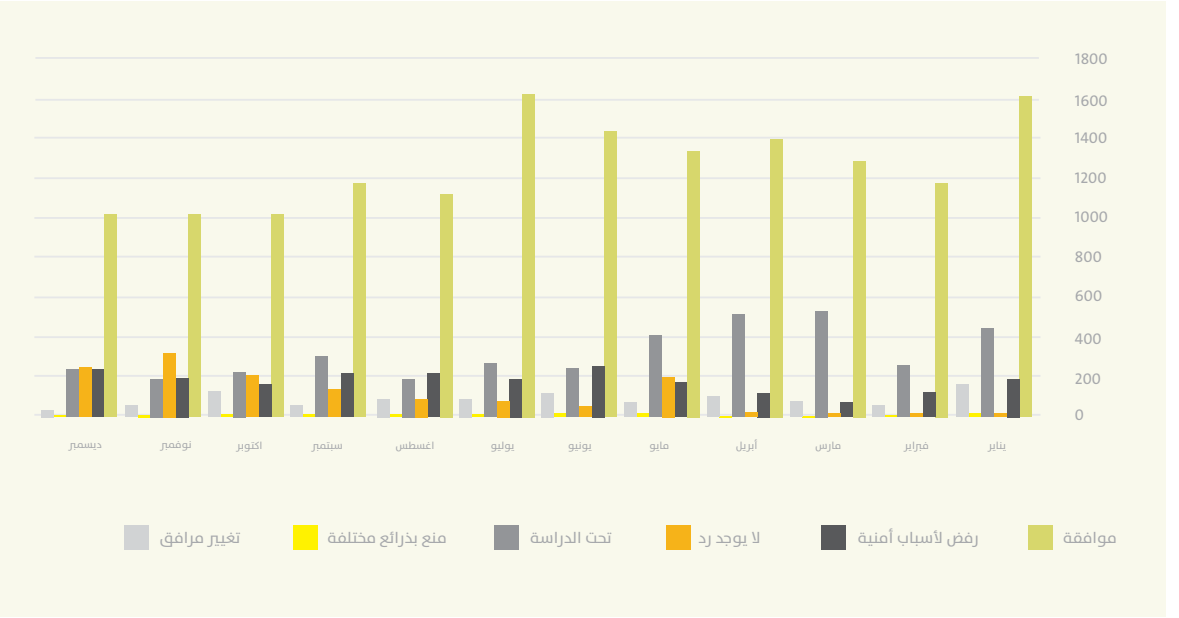

ثالثاً: المعيقات الاسرائيلية لسفر مرضى قطاع غزة المحولين للعلاج في الخارج

عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال سنوات الحصار المفروض على قطاع غزة منذ يونيو ٢٠٠٧، والمستمر حتى الآن إلى عرقلة سفر المرضى، الذين يعانون من أمراض خطيرة، وحرمانهم من تلقي العلاج في الخارج. وتضع سلطات الاحتلال قيود مشددة على مرور هؤلاء المرضى عبر معبر بيت حانون «ايرز»، للوصول إلى المستشفيات المحولين إليها في اسرائيل أو الضفة الغربية. ويعتبر معبر بيت حانون المنفذ الوحيد لسكان القطاع للسفر إلى الخارج وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة[٦].

وقد رصد المركز الفلسطيني لحقوق الانسان مجموعة من المعيقات التي تتبعها سلطات الاحتلال وتعمد من خلالها حرمان مرضى القطاع من العلاج، وأهم هذه المعيقات:

- حرمان المرضى من العلاج بدعوى توفره في قطاع غزة أو بادعاء أن أمراضهم لا تشكل خطراً على الحياة
- حرمان المرضى من السفر من دون إبداء أسباب
- حرمان المرضى من السفر للعلاج بدعوى أن أحد أفراد العائلة يخالف القوانين الاسرائيلية
- اعتقال المرضى أو مرافقيهم على معبر بيت حانون «ايرز»
- التحقيق مع المرضى أو مرافقيهم وابتزازهم مقابل منحهم تصاريح مرور للعلاج
- التأخير والمماطلة في الرد على المرضى وعدم الاكتراث بمواعيد علاجهم
- فرض قيود مشددة على مرافقي المرضى

وقد جعلت هذه القيود مغادرة مرضى قطاع غزة للعلاج في الخارج عملية معقدة، يتخللها اوهاق ومعاناة شديدة للمرضى وعائلاتهم.

٦. في ظل الإغلاق المتكرر لمعبر رفح على الحدود الفلسطينية/المصرية، ومعاناة المسافرين من سكان قطاع غزة بسبب إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة، وتتسبب في إعاقة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من ٦ ساعات، أصبح من الصعب سفر مرضى قطاع غزة لتلقي العلاج في المستشفيات المصرية، ولم يبقى أمامهم المرضى للسفر إلى خارج القطاع إلا مغبر بيت حانون «ايرز»، وهو الممر الطبيعي لسكان قطاع غزة إلى الخارج وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

1. حرمان المرضى من العلاج بدعوى توفره في قطاع غزة أو بادعاء أن أمراضهم لا تشكل خطراً على الحياة

قامت السلطات الاسرائيلية المحتلة على مدار سنوات الحصار المفروض على قطاع غزة بحرمان آلاف المرضى من السفر للعلاج بدعوى أن علاجهم يتوافر في مستشفيات القطاع، أو بادعاء أن أمراضهم لا تشكل خطراً على الحياة، وأن علاجهم من تلك الأمراض يعتبر «جودة حياة».

وتشمل فئات المرضى الذين منعوا من السفر لتلقي العلاج في الخارج مرضى يعانون من أمراض خطيرة، كأولئك المصابون بأمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى جودة حياة، وهو ما رفع عدد المرضى الذين رُفضت طلباتهم للوصول إلى المستشفيات المحولين إليها[٧].

وقد تسببت هذه السياسة في حرمان آلاف المرضى من حقهم في تلقي العلاج، فعلى الرغم من أن مفهوم «إنقاذ الحياة» وفق المعايير الاسرائيلية واضح، وهو يخص المرضى الذين يعانون من أمراضاً تشكل خطر على الحياة، غير أن مفهوم «جودة الحياة» يبقى غير واضح، وتستخدمه السلطات المحتلة في حرمان مئات المرضى من حقهم في تلقي العلاج، من ضمنهم مرضى يعانون من أمراض خطيرة حرموا من السفر للعلاج بسبب هذا المفهوم الغامض، وتسبب حرمانهم من السفر في تدهور أوضاعهم الصحية.

٧. حالة المعابر في قطاع غزة ٢٠١٠/٩/١- ٢٠١٠/٩/١٥، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، غزة، ٢٠١٠/٩/٢٠. للاطلاع على النشرة، أنظر الموقع الالكتروني للمركز: http://pchrgaza.org/ar/?p=3185

وتؤكد متابعات المركز الفلسطيني لحقوق الانسان بوضوح، ومن خلال الحالات المرضية التي تابعتها الدائرة القانونية في المركز، أن وتيرة رفض طلبات المرضى بدعوى أن علاجهم يتوفر في مستشفيات قطاع غزة قد ارتفعت منذ مطلع عام ٢٠١٨. كما لا زالت السلطات المحتلة تتبع سياسة التمييز بين المرضى، ويتم تطبيقها بشكل دائم ليس فقط على الحالات التي تعتبرها السلطات المحتلة بأنها «جودة حياة»، وإنما أيضاً على الحالات التي تصنفها بأنها «إنقاذ الحياة»، حيث خضع مرضى يعانون من السرطان والقلب لمثل هذه المعايير. كما أدى تصنيف علاج بعض أمراض العيون والعظام على أنها «جودة حياة»، أو أن علاج تلك الأمراض يتوفر في مستشفيات القطاع، إلى تدهور صحة هؤلاء المرضى بشكل خطير.

حرمان المريض سامر رضا موسى النباهين من العلاج في الخارج بدعوى أن مرضه لا يشكل خطراً على حياته

أفاد المواطن سامر رضا موسى النباهين، ٣٧ عاماً، متزوج، ويعمل عامل بناء، ويسكن مدينة الزهراء، وسط قطاع غزة، لباحث المركز بما يلي:

«بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٠، وقعت عن السلم أثناء عملي، وأُصبت بخلع في كتفي الأيمن وتهتك في عظمة الكتف والغضروف، وتلقيت العلاج في مستشفيات غزة لنحو ٦ شهور. وقرر الأطباء بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣٠ حاجتي لعملية جراحية لتثبيت كتفي ببراغي بلاتينية، وأكدوا أنهم لا يستطيعون إجراء هذه العملية في قطاع غزة بسبب عدم وجود هذا النوع من البراغي، وأنه لم يسبق أن قام طبيب بعمل مثل هذه العملية بقطاع غزة. وبتاريخ ٢٠١٨/٣/١٤ حصلت على تحويلة إلى معهد ناصر الطبي في جمهورية مصر العربية، وبعد انتظار لعدة شهور تمكنت من السفر بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٠، غير أن السلطات المصرية أرجعتني من المعبر ومنعتني من دخول مصر دون توضيح الأسباب. بعد ذلك حصلت على تحويلة إلى مستشفى المقاصد في القدس، وحجزت موعد بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٠، وتقدمت بطلب للجانب الإسرائيلي للحصول على تصريح مرور عبر معبر بيت حانون «ايرز» والوصول لمستشفى المقاصد. وقبل موعد المستشفى بيومين جاء الرد بأن طلبي مازال تحت

الفحص. بعد ذلك جددت الموعد ٦ مرات، في أيام ٢٠١٨/١١/٢٢، ٢٠١٨/١٢/٢٨، ٢٠١٩/١/٣٠، ٢٠١٩/٤/٢٦، ٢٠١٩/٥/٢٨، ٢٠١٩/٧/٧، وفي كل مرة كان يتم رفض الطلب من الجانب الإسرائيلي قبل الموعد بيوم واحد. وقد توجهت إلى المركز الفلسطيني لحقوق الانسان لمساعدتي بالسفر، وبعد تواصل محامي المركز مع الجانب الإسرائيلي، تم إبلاغه أن سبب رفض طلبي هو أن حالتي المرضية لا تشكل خطراً على حياتي».

حرمان المريضة ختام عزام من العلاج بدعوى أن علاجها متوفر في قطاع غزة

أفادت المواطنة ختام عزام، ٤٧ عاماً، متزوجة وأم لـ ٧ أبناء، وتسكن في حي الصفطاوي، شمال مدينة غزة، لباحث المركز بما يلي:

«أُعاني منذ نحو ٣ سنوات من آلام شديدة في عيني اليسرى، وتلقيت العلاج في مستشفى سانت جون بغزة. وقد شخص الطبيب المعالج حالتي الصحية بوجود مياه على عيني وانفصال في الشبكية، وأنني بحاجة للعلاج في الخارج، وقد تم عرض حالتي على اللجنة الطبية في دائرة العلاج في الخارج، التي أقرت تحويلي للعلاج في مستشفى سانت جون بالقدس المحتلة. وعلى مدار العامين الماضيين تقدمت بـ ٤ طلبات لسلطات الاحتلال لاجتياز معبر بيت حانون «ايرز» والوصول إلى المستشفى، غير أن سلطات الاحتلال قابلت جميع الطلبات بالرفض لأسباب مختلفة. وبتاريخ ٢٠١٨/٨/١٤ تقدمت بطلب جديد لسلطات الاحتلال عن طريق المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، وقد أرفقت مع الطلب تقرير الطبيب المعالج الذي أفاد أنني بحاجة عاجلة لإجراء عمليتين في عينها، الأولى سحب المياه، والثانية جراحة في الشبكية. وقد ردت سلطات الاحتلال على محامي المركز بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٨ مؤكدةً رفض الطلب، وعللت ذلك بأن علاجي يتوفر في مستشفى سان جون في غزة. وقد أفاد الطبيب المعالج في مستشفى سانت جون بغزة أن ما أدعته سلطات الاحتلال من وجود علاج لها في المستشفى غير صحيح، وبالتالي ما زلت بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، وسيتسبب تأخير علاجي بفقدي للرؤية تماماً في عيني اليسرى، ويهدد العين الأُخرى بالتلف أيضاً».

2. حرمان المرضى من السفر من دون إبداء أسباب

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية برفض طلبات مئات المرضى، ممن يعانون أمراضاً خطيرة، للمرور عبر معبر بيت حانون «ايرز»، وذلك للوصول إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة، والمستشفيات الإسرائيلية، المحولين من قبل وزارة الصحة للعلاج فيها، وذلك من دون إبداء أسباب.

منع المريضة ناريمان محمد مصطفى قشقش من السفر للعلاج من دون إبداء أسباب

أفادت المريضة ناريمان محمد مصطفى قشقش، ٣٣ عاماً، متزوجة، وأم لطفلين، وتسكن في بلدة بيت لاهيا، لباحث المركز بما يلي:

«منذ ٧ سنوات بدأت أعاني من غضروف في الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة، وغضروف آخر في الرقبة، وأكد الأطباء أنني بحاجة لعملية جراحية في الخارج، لعدم إمكانية القيام بها في مستشفيات غزة. وحصلت على تحويلة طبية لمستشفى المقاصد بالقدس، وتقدمت بطلب للجانب الإسرائيلي للحصول على تصريح باجتياز معبر بيت حانون (ايرز)، والوصول إلى المستشفى، غير أن الجانب الإسرائيلي رفض طلبي من دون توضيح الأسباب بتاريخ ٢٠١٨/٩/٩. وقد عاودت طلب تصريح مرة ثانية بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١، ومرة ثالثة بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٧، وفي كل مرة كان يرفض الطلب من دون توضيح الأسباب. وفي شهر يوليو من العام الجاري ٢٠١٩، تقدمت بطلب جديد، وتكرر الرفض للمرة الرابعة. وحالياً أُعاني من أوضاع صحية صعبة، ولا أستطيع العناية بأولادي بشكل جيد أو القيام بأعمال البيت، حيث لا أستطيع تحريك يدي اليسرى، أو استخدامها بأي شيء، وعند استخدامها أشعر بوجع شديد.

منع المريض محمد إبراهيم مصطفى العقاد من السفر للعلاج من دون إبداء أسباب

أفاد المريض محمد إبراهيم مصطفى العقاد، مواليد ١٩٧٦/٣/١، متزوج وأب لثلاثة أبناء، عاطل عن العمل، ويسكن في محافظة خان يونس، لباحث المركز بما يلي:

«أُعاني منذ نحو عام من غضروف في الرقبة، وفتق بين الفقرات العنقية، الثالثة والرابعة، والرابعة والخامسة، وأكد الأطباء أنني بحاجة لعملية جراحية في الخارج، ونظرًا لعدم توفر إمكانية إجراء هذه الجراحة الحساسة في قطاع غزة. وحصلت بتاريخ ١٧/ ٢٠١٩/٣، على تحويلة طبية لإجراء العملية في مستشفى المقاصد بالقدس، ومن ثم توجهت إلى الشؤون المدنية بهدف الحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية للسفر عبر معبر بيت حانون (إيرز)، وقد جاء الرد من الجانب الإسرائيلي بأن الطلب قيد الفحص، ولم أتمكن من الوصول إلى المستشفى في الموعد المحدد. وتوجهت إلى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وجددت التحويلة الطبية عدة مرات، وفي كل مرة أتلقى رفضاً من الاحتلال الإسرائيلي، دون تحديد أي سبب. إن عدم منحي تصريح للسفر لتلقي العلاج طوال الفترة السابقة فاقم من آلامي، وجعلني غير قادر على العمل تقريباً، وغير قادر على تأمين احتياجاتي واحتياجات أسرتي المعيشية الأساسية، وأبلغني الأطباء أن التأخر في العلاج قد يصيبني بشلل رباعي».

منع المريض محمود عمر محمود شحادة من السفر للعلاج من دون إبداء أسباب

أفاد المواطن محمود عمر محمود شحادة، ٢٧ عاماً، عاطل عن العمل، متزوج وأب لطفلين، من سكان بلدة النزلة، شمال غزة، لباحث المركز بما يلي:

«بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٣ تعرضت للإصابة بعدة رصاصات، أطلقها جيش الاحتلال الاسرائيلي، بكلتا ساقيّ اليسرى واليمنى أثناء ممارستي لعملي في رعي الأغنام في محيط مقبرة الشهداء شرق جباليا، وهي منطقة حدودية. ونجم عن الإصابة كسر وتقتت عظام الساق الأيمن. وتلقيت العلاج في المستشفى الاندونيسي لمدة ثلاثة شهور ونصف، وتخلل ذلك نحو ٣٠ عملية جراحية، تنوعت ما بين زراعة عظام وتركيب أجهزة وإزالة صديد، ورغم كل هذه العمليات لم يتحسن وضعي الصحي. وبتاريخ ٢٠١٨/١/٢٥، حصلت على تحويلة طبية للعلاج في مستشفى المقاصد بالقدس، غير أن الجانب الإسرائيلي رفض منحي تصريح مرور عبر معبر بيت حانون (ايرز) للوصول إلى المستشفى. لذلك توجهت للعلاج في مستشفى معهد ناصر بمصر، وسافرت بتاريخ ٢٠١٨/٠٢/٢٧، حيث أُجريت لي عدة عمليات، شملت تركيب جهاز مثبت خارجي، ونقل لعظام الساق تم نقلها من عظم الفخذ. وبعد العودة إلى غزة، تعرضت العظام المزروعة للتعفن والتسوس. لذلك، حصلت على تحويلة طبية جديدة إلى مستشفى المقاصد في بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٦. ولكن تم رفض طلبي المرور عبر معبر بيت حانون من قبل الجانب الإسرائيلي من دون توضيح للأسباب. والآن** أعاني من ألم شديد، ***وغير قادر على الحركة، وقدمي مهددة بالبتر».

منع المريض خالد ديب محمد جبر من السفر للعلاج من دون إبداء أسباب

أفاد المواطن أيمن ديب محمد جبر، ٤٦ عاماً، من سكان مخيم الشابورة، في رفح، وهو شقيق المريض خالد ديب محمد جبر، لباحث المركز بما يلي:

«يعاني شقيقي خالد ديب محمد جبر، ٤٩ عاماً، وهو أب لأربعة أبناء، من ورم عصبي في الأعصاب الدماغية، وحصل على تحويلة طبية لإجراء عملية جراحية في مستشفى الميزان بمدينة الخليل. وتقدم بطلب للسلطات الإسرائيلية للحصول على تصريح للسفر عبر معبر بيت حانون (ايرز) والوصول إلى المستشفى، وذلك من خلال الشؤون المدنية في غزة. وقد ردت سلطات الاحتلال برفض طلبه ومنعه من السفر للعلاج دون إبداء أي أسباب. وقد تكرر طلب التصريح بعد الحصول على ثلاثة مواعيد جديدة، وذلك خلال شهري نوفمبر وديسمبر من عام ٢٠١٨، غير أن الجانب الإسرائيلي كان يرد بأن الطلب ما زال قيد الفحص. وقد حصل شقيقي المريض على موعد جديد في شهر يناير ٢٠١٩، للعلاج في مستشفى الميزان، وبتاريخ ١/٨/ ٢٠١٩، تلقى رداً من سلطات الاحتلال برفض طلبه للسفر عبر معبر بيت حانون (ايرز)، والوصول إلى المستشفى، وهو الآن يعاني من تدهور خطير في وضعه الصحي».

منع الطفلة المريضة حبيبة عبد الحليم صابر قديح من السفر للعلاج من دون إبداء أسباب

أفادت المواطنة دلال محمد سليمان قديح، ٣٣ عاماً، متزوجة وأم لخمسة أبناء، من سكان بلدة خزاعة بمحافظة خان يونس، ووالدة الطفلة المريضة حبيبة عبد الحليم صابر قديح، لباحث المركز بما يلي:

«عندما كان عمر ابنتي حبيبة عبد الحليم صابر قديح ٦ شهور، لاحظنا أنها لا ترى بعينها اليسرى، فتوجهنا إلى مستشفى سان جون في مدينة غزة، وقمنا بإجراء فحص طبي لها، وتبين أنها تعاني من انفصال في شبكية العين اليسرى. ونظراً لعدم وجود علاج لها في مستشفيات غزة، حصلنا في عام ٢٠١٧ على تحويلة لعلاجها في مستشفى «هداسا» في القدس، ورافقتها في رحلتها العلاجية جدتها، ثم عادت إلى غزة، على أن تقوم بمراجعة دورية كل ٣ شهور في نفس المستشفى. وفي موعد المراجعة الأول، رفضت سلطات الاحتلال السماح لنا بالمرور عبر معبر بيت حانون (ايرز) للوصول إلى المستشفى، وتكرر الرفض ٣ مرات كان آخرها في شهر مايو ٢٠١٩، وذلك دون إبداء أسباب. والآن تعاني ابنتي من تدهور في وضعها الصحي، وهي بحاجة ماسة للعلاج في مستشفى

«هداسا» في القدس، غير أن رفض السلطات الإسرائيلية المستمر يحول دون وصولها إلى المستشفى.

منع المريض وليد خليل محمد أبو عنزة من السفر للعلاج من دون إبداء أسباب

أفاد المريض وليد خليل محمد أبو عنزة، ٤٣ عام، متزوج وأب لخمسة أبناء، ويعمل موظف في السلطة الفلسطينية لباحث المركز بما يلي:

«أعاني من صغري من التهاب فيروسي في عيني اليسرى، ومنذ ٥ أعوام طرأت مضاعفات، وأصبحت نسبة التعتيم على القرنية ٩٠٪ مصحوباً بآلام وصداع. وتبين بعد الفحص الطبي أنني بحاجة لعملية زراعة قرنية، ولا يمكن إجراء هذه العملية في مستشفيات غزة. وفي شهر يناير ٢٠١٨ حصلت على تحويلة طبية لإجراء العملية في مستشفى النجاح في نابلس بالضفة الغربية. وتوجهت إلى المستشفى، ومكثت فيها ٣٠ يوماً، وتم أخذ عينة من النسيج للمطابقة وشراء القرنية المناسبة، وإلى أن يتم ذلك عدت إلى قطاع غزة، على أن أعود إلى المستشفى بعد ٦ أشهر لإجراء عملية زراعة القرنية. وفي الموعد المحدد أبلغني الأطباء أنه تم شراء القرنية، ويمكنني إجراء العملية فور وصولي إلى المستشفى. وعلى الفور، تقدمت بطلب للجانب الإسرائيلي من خلال الشؤون المدنية في غزة، للمرور عبر معبر بيت حانون (ايرز) والوصول إلى المستشفى، غير أن رد سلطات الاحتلال الإسرائيلي كان رفض طلبي دون تقديم أي أسباب. توجهت إلى المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، وكررت محاولات طلب التصريح عدة مرات، وفي كل مرة كان الرد بأن طلبي تحت الفحص الأمني، وكانت آخر هذه المحاولات بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٩. وحالياً تزداد معاناتي مع المرض والألم، وأخشى من حدوث عجز في عيني اليسرى، والتأثير على عيني اليمنى «السليمة».

منع المريض طلعت حرب سليمان قشطة من السفر للعلاج من دون إبداء أسباب

أفاد المريض طلعت حرب سليمان قشطة، ٤١ عاماً، من سكان مدينة رفح، لباحث المركز بما يلي:

«كنت أعاني من قرحة مزمنة في المعدة، ومنذ نحو عام اتضح وجود غدة سرطانية أعلى المعدة، وتم تحويلي للعلاج في الخارج، وتم حجز موعد في مستشفى المطلع بالقدس لاستئصال هذه الغدة. توجهت للشؤون المدنية، لطلب تصريح مرور عبر معبر بيت حانون (ايرز) من سلطات الاحتلال الإسرائيلية، للوصول إلى المستشفى. وبعد انقضاء الموعد رد الجانب الاسرائيلي بأن طلبي ما زال تحت الفحص الأمني. لذلك، قمت بتجديد الموعد ٧ مرات، وفي كل مرة كانت سلطات الاحتلال ترد بأن طلبي ما زال تحت الأمني. وبتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٢ تقدمت بطلب جديد، وجاء الرد بأن طلبي مرفوض من دون توضيح الأسباب. وأنا الآن أُعاني من تدهور في وضعي الصحي، وغير قادر على تجديد الموعد في مستشفى المطلع، لا سيما أن عملية تجديد التحويلة الطبية وحجز موعد جديد في المستشفى، وتقديم طلب جديد للسلطات المحتلة، عملية طويلة ومعقدة تحتاج جهد كبير لا أقوى عليه».

3. حرمان المرضى من السفر للعلاج بدعوى أن أحد أفراد العائلة يخالف القوانين الاسرائيلية

عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال فترة الحصار المفروض على قطاع إلى حرمان مئات المرضى، ممن يعانون أمراضاً خطيرة، ولا يوجد علاج لهم في مستشفيات غزة، من السفر لتلقي العلاج في الخارج، وذلك لأسباب تخص عائلاتهم. ومن الأسباب التي تذرعت بها سلطات الاحتلال اتهام بعض أفراد عائلات المرضى بأنهم يعملون في مقاومة الاحتلال أو ينتمون لتنظيمات فلسطينية، أو أن أحد أفراد عائلة المريض يقيم بشكل غير قانوني سواء بالضفة الغربية او إسرائيل.

منع المريض ماهر محمد عبد العزيز الدعالسة وزوجته المريضة من السفر لأسباب عائلية

أفاد المواطن ماهر محمد عبد العزيز الدعالسة، ٤٥ عاماً، موظف في البلدية، ويسكن مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة، لباحث المركز بما يلي:

«في شهر يونيو ٢٠١٩، توجهت إلى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح لعمل فحوصات لإجراء عملية فتق في الحجاب الحاجز، وبعد اجراء التحاليل والفحوصات اكتشفنا أنه يوجد عندي سرطان في الدم منذ حوالي عام ونصف. حصلت على تحويلة الى جمهورية مصر العربية وتلقيت العلاج بتاريخ ٢٠١٩/٨/٥، وأمضيت هناك شهر، وأبلغني الأطباء أنني بحاجة إلى العلاج شهرياً، واحتاج لفحوصات جديدة كل ٣ شهور، وأنه يجب عليّ الحضور لمصر كل شهر لمواصلة العلاج. عدت إلى قطاع غزة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٦، ونظراً لعدم قدرتي على العودة إلى مصر شهرياً بسبب صعوبة طريق

السفر وارتفاع التكلفة المادية، تم تحويلي للعلاج في مستشفى المطلع، وحصلت على موعد للمستشفى بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٥. تقدمت بطلب للجانب الاسرائيلي للحصول على تصريح للوصول إلى المستشفى من خلال معبر بيت حانون (ايرز)، ولم أتلقى رد إلى الآن. وعلمت من بعض المعارف الذين يدخلون إلى إسرائيل، أن المخابرات الإسرائيلية تسأل عني، وأنني ممنوع أمنياً. وكانت زوجتي قد حصلت على تحويلة طبية إلى إسرائيل لاستئصال الغدة الدرقية في عام ٢٠١٧، وطلبتها المخابرات الإسرائيلية للمقابلة، وبعد استجوابها حول اقربائها وخاصة عمها، الذي يعمل مستشاراً في اللجنة الإدارية (التابعة لحركة حماس) التي تدير غزة، تم رفض طلبها اجتياز معبر بيت حانون (ايرز)، وأجرت العملية في جمهورية مصر العربية».

4. اعتقال المرضى أو مرافقيهم على معبر بيت حانون «ايرز»

اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عشرات المرضى أثناء مرورهم عبر معبر بيت حانون «ايرز»، أو خلال توجههم للمعبر لمقابلة المخابرات الإسرائيلية، لتحديد ما إذا كان سيسمح لهم بالسفر للعلاج أم لا. كما اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي العشرات من مرافقي المرضى أثناء مرورهم عبر معبر بيت حانون (ايرز)، كمرافقين مع المرضى.

وقد أفاد عدد من المرضى لباحث المركز أنهم تعرضوا لاستجواب وتحقيق استمر لساعات طويلة، قبل أن يتم اعتقالهم رغم تردي أوضاعهم الصحية. كما أفاد عدد من مرافقي المرضى أنهم تعرضوا للاعتقال، وتُرك المرضى، الذين يعانون أوضاعاً صحية متدهورة بدون مرافق، ما اضطر المرضى إلى العودة لغزة من دون علاج.

اعتقال المواطن إياد عمر إبراهيم بعلوشة المرافق لوالده المريض عمر إبراهيم بعلوشة

أفاد رامي عمر إبراهيم بعلوشة، ٤٤ عاماً، من سكان حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، وهو شقيق المعتقل إياد عمر إبراهيم بعلوشة، لباحث المركز بما يلي:

«توجه شقيقي إياد عمر إبراهيم بعلوشة، ٤٢ عاماً، في حوالي الساعة ٩:٠٠ من صباح الأحد ٢٠١٨/٣/١٨، لإجراء مقابلة أمنية داخل معبر بيت حانون (ايرز)، بعد أن تم إبلاغه بطلب سلطات الاحتلال مقابلته من قبل دائرة التنسيق الطبي في غزة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٥. وقد جاء طلب المقابلة لبحث إمكانية منحه تصريح مرور كمرافق لوالدي المريض عمر إبراهيم بعلوشة، ٦٨ عاماً، والذي يعاني من سرطان الحنجرة، وحاصل على تحويلة للعلاج في مستشفى هداسا عين كارم منذ نحو أسبوعين، والذي سبق وقدم عدة مرات تصريح وكان الرد من قبل الاحتلال (قيد الفحص) أو (تحت الدراسة). وبعد انتظارنا لعودة شقيقي من المعبر لعدة ساعات، حاولنا الاتصال به فوجدنا هاتفه المحمول مغلق. وفي نحو الساعة ٨:٣٠ من مساء نفس اليوم تلقينا اتصال من الهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة، حيث أبلغتنا أن المسلطات الإسرائيلية اعتقلت شقيقي إياد، ونقلته إلى أحد مراكز التحقيق التابعة لها داخل اسرائيل من دون توضيح أسباب اعتقاله».

اعتقال كرم مصطفى محمد طنطاوي المرافق لزوجته المريضة صفاء عبد المجيد طنطاوي

أفادت المواطنة صفاء عبد المجيد طنطاوي، ٤٧ عاماً، من سكان أبراج القلعة جنوب محافظة خان يونس، والتي تعاني من مرض السرطان، وهي زوجة المعتقل كرم مصطفى محمد طنطاوي، لباحث المركز بما يلي:

«غادرت قطاع غزة برفقة زوجي كرم مصطفى محمد طنطاوي، ٥١ عاماً، إلى مستشفى المطلع في مدينة القدس المحتلة عبر معبر بيت حانون (إيرز)، بتاريخ ٢٠١٩/٤/١، وقد خضعت للعلاج على مدى ٢٠ يوماً. وأثناء عودتي برفقة زوجي إلى قطاع غزة في حوالي الساعة ١٢:٠٠ من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٩/٤/٢٣،

احتجزت السلطات الإسرائيلية المحتلة زوجي. وبعد مرور نحو ١٥ دقيقة طلب مني جنود الاحتلال الإسرائيلي المغادرة إلى القطاع بمفردي، لكني رفضت وانتظرت حتى الساعة ٦:٠٠ من مساء نفس اليوم، وقد أُبلغت عبر الارتباط المدني بضرورة عودتي إلى قطاع غزة، لأن سلطات الاحتلال ابلغتهم بأن زوجي تم اعتقاله. وقد منعت سلطات الاحتلال محامي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بصفته الوكيل القانوني عن المواطن طنطاوي، من زيارته في سجن المجدل، وقد مددت المحكمة الإسرائيلية فترة اعتقاله حتى يوم الثلاثاء القادم الموافق ٣٠ أبريل ٢٠١٩.

اعتقال المواطن نعيم محمد حسين كتكت المرافق لابنه المريض محمد نعيم كتكت

وقد أفاد حسين نعيم محمد كتكت، ١٩ عاماً، نجل المعتقل نعيم محمد حسين كتكت، لباحث المركز بما يلي:

«توجه والدي نعيم محمد حسين كتكت، البالغ من العمر ٤٤ عاماً، من سكان مخيم جباليا، صباح الخميس ٢٠١٨/٣/١٥، لإجراء مقابلة أمنية داخل معبر بيت حانون، بعد أن تم إبلاغه بطلب سلطات الاحتلال مقابلته من قبل دائرة التنسيق الطبي بغزة مساء الأربعاء الموافق ٢٠١٨/٣/١٤. وقد جاء طلب المقابلة لبحث إمكانية منح والدي تصريح مرور عبر معبر بيت حانون لمرافقة شقيقي محمد ١٨ عاماً، المريض من اضطرابات في الدم، في رحلة علاجه داخل مستشفى أوغستا فكتوريا «المطلع» بمدينة القدس المحتلة، حيث حصل على موعد من المستشفى بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣٠. وبعد انتظارنا لعودة والدي من المعبر بعد إجراء المقابلة لعدة ساعات، تواصلنا مع الهيئة العامة للشؤون المدنية في مدينة غزة. وفي تمام الساعة ٨:٠٠ من مساء نفس اليوم أبلغتنا الهيئة أن والدي محتجز لدى سلطات الاحتلال.

5. التحقيق مع المرضى أو مرافقيهم وابتزازهم مقابل منحهم تصاريح مرور للعلاج

تعرض مئات المرضى، ممن يعانون أمراضاً خطيرة، ويحملون تصاريح مرور عبر معبر بيت حانون «ايرز» للوصول إلى المستشفيات المحولين للعلاج فيها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، والمستشفيات الإسرائيلية، إلى عمليات تحقيق واستجواب رغم أوضاعهم الصحية المتدهورة. كما تعرض عدد من المرضى للابتزاز على أيدي ضباط أمن القوات المحتلة، وتم مساومتهم على التعاون معها في مقابل منحهم تسهيلات بالحصول على تصاريح مرور للعلاج، وفي حالة عدم استجابة المرضى للمحققين الإسرائيليين وتقديم معلومات لهم، فقد لا يُسمح لهؤلاء المرضى باجتياز المعبر والوصول إلى المستشفيات المحولين لها لتلقي أو استكمال علاجهم.

ابتزاز ومساومة المريض أحمد حسن جميل شبير «التعاون مع الاحتلال مقابل الحياة»

أفاد المواطن حسن جميل أنيس شبير، ٥٦ عاماً، يعمل مستشار قانوني في وزارة الاقتصاد الوطني، ويقطن حي النصر في مدينة غزة، ويحمل هوية رقم ٩٤١٣٧٣٧٨٩ لباحث المركز بما يلي:

«كان ابني أحمد حسن جميل شبير، ١٧ عاماً، يعاني من عيوب خلقية في القلب منذ الولادة، وقد أجرى عدة عمليات جراحية في الضفة الغربية واسرائيل أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٧، ٢٠١١، و٢٠١٥، وبعد أن قطع شوطاً كبيراً في رحلة العلاج، عرقلت قوات الاحتلال استكمال علاجه. فبتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٢، سافر ابني احمد ووالدته (كمرافق له)، من خلال معبر بيت حانون للوصول إلى مستشفى تل هاشومير في اسرائيل، حيث تم

استدعاء والدته لمقابلة المخابرات، وتم اخضاعها للتفتيش المهين، وسؤالها عن الجيران والأقارب، فأخبرتهم زوجتي بأنها لا تعرف عنهم معلومات. ابتزتها المخابرات في هذا اللقاء، وساومتها بأنه إن أرادت الحفاظ على حياة ابنها عليها التعاون معهم، وتقديم المعلومات المطلوبة منها. وفي وقت لاحق، تم تحديد يوم ٢٠١٦/٩/١٠ موعداً لإجراء عملية زراعة صمامات بالقلب في مستشفى تل هاشومير، وقد قدمنا ٣ طلبات للحصول على تصريح للوصول إلى المستشفى، غير أن جميع الطلبات رُفضت. وبتاريخ ٢٠١٦/١١/١٦، توجهنا إلى المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، للمساعدة في الحصول على تصريح، فأبلغنا فيه أن سلطات الاحتلال طلبت أحمد للمقابلة، وبالفعل توجهنا أنا وأحمد إلى معبر بيت حانون لإجراء المقابلة، ودخل أحمد لإجراء المقابلة الساعة ٧ صباحاً، واستمر اللقاء حتى ٧ مساءً. وبعد انتهاء المقابلة أخبرني أحمد أن سلطات الاحتلال عرضت عليه التخابر معها بشكل صريح في مقابل السماح له باستكمال علاجه، ورد عليهم بأنه لا يستطيع التعامل معهم، فأخبره المحققون: «إذا لم تتعاون معنا خلي غزة تعالجك». وبتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨، قدمنا تصريح لأحمد ووالدته «المرافقة»، وكان الرد مرة أُخرى بأنهم قيد الفحص الأمني. وتدهورت حالة أحمد الصحية بعد ذلك بشكل خطير، وأصبح يعاني من ضيق في التنفس، وحاول الاطباء في مستشفى الشفاء انقاذ حياته دون جدوى، وتوفي يوم السبت ٢٠١٧/١/١٤».

التحقيق مع المريض إياد صلاح سليمان أبو ظاهر ومرافقته سمر صلاح سليمان أبو ظاهر واحتجازها

أفاد اياد صلاح سليمان أبو ظاهر، ٣٨ عاماً، متزوج وأب لثلاثة أبناء، ويسكن في منطقة القرارة، شرق خان يونس، لباحث المركز بما يلي:

« بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٧، حصلت على تحويلة طبية لإجراء عملية جراحية في مستشفى المقاصد في القدس، حيث أنني مصاب بتضخم في الصمام الأورطي في القلب. وبناء على ذلك تقدمت بطلب للجانب الإسرائيلي للمرور عبر معبر بيت حانون (ايرز)، والوصول إلى المستشفى، برفقة شقيقتي سمر، كمرافقة لي في رحلة

العلاج. وقبل الموعد بعدة أيام تلقت شقيقتي اتصال من السلطات الإسرائيلية، وطلبت مقابلتها في معبر بيت حانون. وفي الموعد المحدد توجهت لمقابلة السلطات الإسرائيلية، وتم التحقيق معها، ومن ثم أُخلي سبيلها. وقبل الموعد بيوم رد الجانب الإسرائيلي بأن طلبنا ما زال تحت الفحص، ولم نتمكن من الذهاب إلى المستشفى. وقمنا بتجديد حجز المستشفى، وحصلنا على الموافقة من الجانب الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٥. وتوجهنا في الساعة ٩:٠٠ من صباح الخميس ٢٠١٨/١٢/٦، إلى معبر بيت حانون (ايرز)، وهناك حضر شخصان واقتادوني إلى غرفة للتحقيق، ومن ثم إلى غرفة مجاورة وتركوني فيها. بقيت في الانتظار حتى الساعة ٥:٠٠ مساء، ثم حضر شخص وسألني هل تريد الذهاب وحدك إلى الضفة أم العودة إلى غزة، فسألته عن شقيقتي، فقال إنها محتجزة في غرفة أخرى. بقيت في الصالة حتى الساعة ٩:٠٠ مساء، ثم نادتني مجندة، واعطتني بطاقة الهوية، وقالت لي ارجع إلى غزة. بعد ذلك حضر شقيقي صبري، وأرجعني إلى المنزل في خان يونس، وأخبرني أن سلطات الاحتلال احتجزت شقيقتي».

ابتزاز المريضة خلود السعيدني رغم تدهور حالتها الصحية ومعاناتها من السرطان

أفادت سلوى عبد العزيز سلامة السعيدني، مواليد ١٩٦٢/٤/٢، تسكن مخيم البريج، متزوجة وربة بيت، وهي والدة خلود سلامة عبد الكريم السعيدني، التي تعرضت للابتزاز والمساومة، ومنعت من السفر، وتوفيت نظراً لتأخر علاجها، لباحث المركز بما يلي:

«عانت ابنتي خلود سلامة عبد الكريم السعيدني، المولودة في ١٩٨١/٨/١٥، من مرض السرطان في الغدد اللمفاوية، وتلقت العلاج في مستشفيات غزة، إلى أن حصلت على تحويلة للعلاج في مستشفى الأهلي في مدينة الخليل بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٥. وتقدمنا للسلطات الإسرائيلية بطلب من خلال وزارة الشؤون المدنية للحصول على تصريح مرور عبر معبر بيت حانون (ايرز)، غير أن سلطات الاحتلال ردت بعد أيام بأن الطلب تحت الفحص الأمني، فجددنا الطلب مرة ثانية وثالثة، وكان الرد في كل مرة مشابهاً. وبتاريخ ٢٠١٧/١/٣،

تم اجراء عملية جراحية لاستئصال الورم في مستشفى الشفاء، ولكن لم يستطع الأطباء استئصال الورم بالكامل لالتصاقه بأوردة الرقبة. وبتاريخ ٢٠١٧/١/١٥، حصلنا على تحويلة طبية لمستشفى المطلع بالقدس، وجاء الرد الاسرائيلي بالموافقة، فتوجهنا بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٢ إلى معبر بيت حانون (ايريز)، وهناك دخلت أنا وابنتي خلود التي كانت على كرسي متحرك إلى غرفة تحقيق، وبدأ ضابط المخابرات بالتحقيق معنا والسؤال عن أشخاص بعينهم. وقد هدد الضابط ابنتي وابتزها وطالبها بالتعاون مع الاحتلال مقابل السماح لها بالعلاج. بعد ذلك خرجنا لصالة الانتظار ومكثنا فيها ٥ ساعات، إلى أن جاء ضابط اسرائيلي، وقال لنا أنتم ممنوعون من الدخول إلى اسرائيل وعليكم العودة الى قطاع غزة. وفي يوم السبت ٢٠١٧/٣/١١، تدهورت حالة خلود الصحية، وتوفيت في الساعة ٣:٠٠ من فجر يوم الأحد ٢٠١٧/٣/١٢».

وفاة المواطنة جملات زكي أحمد زين الدين بعد طلبها للمقابلة الأمنية

أفاد المواطن حسن حسين محمد زين الدين، ٤٤ عاماً، متزوج وأب لـ ٧ أبناء، ويسكن في حي الكتيبة بمدينة خان يونس جنوب قطاع غزة، وهو زوج المواطنة جملات زكي أحمد زين الدين، ٤١ عاماً، التي كانت تعاني من مرض السرطان، وحرمتها سلطات الاحتلال من السفر للعلاج، لباحث المركز بما يلي:

« كانت زوجتي تعاني من مرض السرطان (ورم في الرحم)، وحصلت على تحويلة طبية للعلاج في الخارج لاستئصال الورم في مستشفى المطلع في القدس، وتم حجز موعد بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٢ في المستشفى. وتقدمنا بطلب للسلطات الإسرائيلية عبر دائرة الشؤون المدنية في غزة للحصول على تصريح للسماح لها بالمرور عبر حاجز بيت حانون (ايرز) والوصول إلى المستشفى، وجاء الرد بتاريخ ٢٠١٧/٢/٩ أن الطلب ما زال قيد الفحص. وقد ظلت زوجتي تتلقى العلاج في مستشفى غزة الأوروبي على مدار ٧ أشهر تقريباً، وخلال هذه الفترة جددنا الحجز في المستشفى ثلاث مرات، لكن سلطات الاحتلال رفضت منحها تصريح المرور في كل مرة. وقد تدهور وضع المريضة الصحي، وتبين وجود ورم آخر في منطقة الحوض، وقرر الأطباء تحويلها للعلاج

في الخارج مرة أخرى، وتم حجز موعد لها في مستشفى النجاح الوطني في نابلس بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٢، غير أن سلطات الاحتلال رفضت الطلب. وفي بداية شهر يناير ٢٠١٨، أبلغتنا مؤسسة أطباء لحقوق الإنسان، أن السلطات الإسرائيلية طلبت مقابلة زوجتي المريضة في معبر (إيرز) كي تقرر منحها تصريح دخول أم لا، وبسبب سوء حالتها الصحية لم تتمكن من الذهاب للمقابلة، وبقيت تخضع للعلاج في مستشفى غزة الأوروبي. وفي حوالي الساعة ١٢:٠٠ من ظهر يوم الجمعة الموافق ٢٠١٨/٢/٢، أعلن الأطباء عن وفاتها دون أن يأتي رد من سلطات الاحتلال».

6. التأخير والمماطلة في الرد على المرضى وعدم الاكتراث بمواعيد علاجهم

دأبت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال السنوات الأخيرة على عدم الاهتمام والاكتراث بمواعيد العلاج الخاصة بالمرضي، والتأخر في الرد عليهم، رغم تقدمهم بطلبات التصاريح الخاصة بمرورهم عبر معبر بيت حانون «ايريز»، للوصول إلى المستشفيات المحولين للعلاج فيها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، والمستشفيات الإسرائيلية بفترة كافية، وهي ٢٣ يوماً بحسب طلب السلطات المحتلة. ويتسبب ذلك في متاعب كبيرة لهؤلاء المرضى، الذين يعانون أمراضاً خطيرة ومستعصية، ويتطلب ذلك منهم تجديد التحويلة الطبية، وحجز موعد جديد في المستشفيات المحولين للعلاج فيها، وتجديد كافة المستندات اللازمة لعملية العلاج.

منع المريضة غفرة حمود محمد فرج من الوصول إلى المستشفى في المواعيد المحددة لعلاجها

أفادت المواطنة غفرة حمود محمد فرج، ٦٦ عاماً، متزوجة وربة منزل، من سكان النصيرات، وسط قطاع غزة، لباحث المركز بما يلي:

«في أكتوبر ٢٠١٨، وبعد إجراء فحوصات في مستشفى الشفاء بغزة، تم اكتشاف ورم خبيث (سرطان) في الثدي الأيمن وفي الغدد اللمفاوية، وتلقيت العلاج الكيمائي في مستشفى الرنتيسي في غزة. وبتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٠ أجريت عملية استئصال للثدي والغدد اللمفاوية في مستشفى الخدمة العامة بغزة، وبعد العملية احتجت للعلاج بالإشعاع الذري، ونظراً لعدم توفره في غزة تم تحويلي للعلاج في مستشفى المطلع بالقدس، وتم حجز موعد بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٨، وتقدمت بطلب إلى الجانب الإسرائيلي من خلال الشئون المدنية بغزة للوصول إلى المستشفى عبر معبر بيت حانون (ايرز). وبتاريخ ٢٠١٩/٨/١٥، ردت السلطات الإسرائيلية طلبي ما زال تحت الفحص. وحصلنا على موعد جديد بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٢، ولكن بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٩ جاء رد الجانب الإسرائيلي برفض الطلب مرة أُخرى. وما زلت أحاول الحصول على موعد جديد من المستشفى، حتى أتمكن من تقديم طلب جديد للجانب الإسرائيلي، وبالتزامن مع ذلك تزداد حالتي الصحية تدهوراً، وما زلت بحاجة ماسة للعلاج، ولا يوجد علاج لي في مستشفيات غزة».

منع المريضة اسراء ابراهيم حسين طباسي من الوصول إلى المستشفى لمتابعة علاجها في المواعيد المقررة لعلاجها

أفاد المواطن ابراهيم حسين تركي طباسي، ٥١ عاماً، من سكان خربة العدس بمحافظة رفح، لباحث المركز بما يلي:

«تعاني ابنتي اسراء ابراهيم حسين طباسي، ١٨ عاماً، منذ الولادة من عيب خلقي في القلب، وقد أجرت وهي بعمر عامين عملية جراحية في القلب في بلجيكا، وبعد ذلك كانت تراجع دورياً في مستشفى «فولفسون»

في إسرائيل، وظل هذا الوضع قائماً قرابة ١٥ عاماً. وعند بلوغ ابنتي المريضة ١٧ عاماً، تم حجز موعد للمراجعة في المستشفى بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٧، وتقدمنا بطلب للسلطات الإسرائيلية من خلال الشؤون المدنية لاجتياز معبر بيت حانون «ايرز»، والوصول إلى المستشفى، غير أن الرد جاء بأن الطلب تحت الفحص الأمني، ولم تستطع المريضة الذهاب إلى المستشفى للعلاج. وجددنا الطلب بتاريخ ٢٠١٩/٢/٥ وموعد آخر بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٢، وفي كل مرة يتم الرد علينا بنفس الرد (تحت الفحص الأمني)، ولم تتمكن المريضة من الوصول إلى المستشفى في المواعيد المقررة لعلاجها. ابنتي الآن تعاني من تدهور وضعها الصحي، حيث تحتاج إلى مراجعة دورية لجهاز تنظيم ضربات القلب، الذي تم تركيبه في بلجيكا، وهي بحاجة ماسة لتغيير بطاريته بشكل عاجل».

منع المريضة حفصة سلمان سليم العطار من الوصول إلى المستشفى لتلقي العلاج في المواعيد المحددة

أفادت المواطنة حفصة سلمان سليم العطار، ٣١ عاماً، من سكان مدينة دير البلح منطقة، لباحث المركز بما يلي:

«أُعاني منذ عامين من غضروف في الفقرة الأولى والخامسة وتآكل في فقرات الغضروف. وبدأت العلاج في مستشفى الشفاء بغزة، وبعد فترة من العلاج أبلغني الأطباء بأنني بحاجة لعملية جراحية ولكن لا يمكن اجرائها في مستشفيات غزة، بسبب عدم وجود شرائح لوضعها بين الفقرات. وتم تحويلي للعلاج في مستشفى المقاصد في القدس بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٨، وقدمت طلب للحصول على تصريح من الجانب الإسرائيلي للمرور عبر معبر بيت حانون (ايرز) والوصول إلى المستشفى. وبتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٧، رد الجانب الإسرائيلي برفض طلبي. بعد ذلك جددت التحويلة ٨ مرات، وفي كل يتم رفض طلبي قبل الموعد بيوم واحد، وآخر مرة تم رفض طلبي بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧. وفي محاولة جديدة، حصلت على تحويلة للعلاج بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٠، وما زلت انتظر رد الجانب الإسرائيلي حتى الآن. وحالتي الآن تزداد سوءاً، وأتناول المسكنات عندما يشتد الألم، وأشعر بخذلان في يدي اليمنى، وبدأ ظهري بالانحناء».

منع المريض محمد عيد عيادة رميلات من الوصول إلى المستشفى لتلقي العلاج في المواعيد المحددة

أفاد المريض محمد عيد عيادة رميلات،٣١ عاماً، من سكان الشوكة، شرق مدينة رفح، لباحث المركز بما يلي:

«اكتشف خلال مدة احتجازي في سجن المجدل (عسقلان) الإسرائيلي، أنني أُعاني من انسداد في الشرايين بنسبة ٨٠%. وبعد الافراج عني بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٢، قمت بإجراء التحاليل اللازمة، وأبلغني الأطباء بأنني بحاجة للعلاج في الخارج لعدم إمكانية علاجي في قطاع غزة. وقد تم تحويلي للعلاج في مصر بتاريخ ٢٠١٩/٤/٤، غير أن السلطات المصرية لم تسمح بدخولي إلى الأراضي المصرية، وتم ارجاعي من الصالة المصرية. بعد ذلك، تم تحويلي للعلاج في مستشفى المقاصد في القدس بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢١، وتقدمت بطلب للسلطات الإسرائيلية للحصول على تصريح لاجتياز معبر بيت حانون (ايرز)، والوصول إلى المستشفى، وتم الرد بأن طلبي تحت الفحص الأمني، ولم أتمكن من السفر في الموعد المحدد. وحجزت موعد جديد بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢، وردت سلطات الاحتلال مرة أُخرى، بأن طلبي تحت الفحص الأمني. وتم تجديد الموعد مرتين، بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٨، وتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٢، وفي كل مرة ترد السلطات المحتلة بأن الطلب تحت الفحص الأمني. والآن حالتي الصحية في تدهور، وأنا بحاجة ماسة للعلاج، ونصحني الأطباء بعدم بذل أي جهد، عدا عن التكلفة المالية الكبيرة التي أتحملها للبقاء على قيد الحياة»

منع محمد يوسف حسين أبو جزر من الوصول إلى المستشفى لتلقي العلاج في المواعيد المحددة

أفاد المواطن ضياء عبد الله درويش جزرية، ٣٩ عاماً، من سكان حي الجنينة في مدينة رفح، لباحث المركز بما يلي:

«تعرض خالي محمد يوسف حسين أبو جزر، ٨٠ عاماً، عاماً، لكسر في الحوض والمفصل الأيسر بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٨، وتم تحويله إلى مستشفى رفيديا في نابلس بتاريخ ٢٠١٨/٧/٣٠، وأُجريت له عملية جراحية، حيث تم استئصال المفصل الأيسر، وأخبره الأطباء بضرورة عودته للمراجعة بعد ثلاثة شهور. وعليه، تم حجز

موعد بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٨ للمراجعة، حيث كان يعاني من مضاعفات والتهابات مكان الإصابة، وتقدم بطلب لسلطات الاحتلال الاسرائيلية بمنحه تصريح مرور عبر معبر بيت حانون. وقد جاء رد سلطات الاحتلال على طلبه بأنه تحت الفحص الأمني، ولم يتمكن من السفر والمراجعة. وفي محاولة أُخرى، تم حجز موعد في ٢٠١٨/٩/١٢، وتم الرد أيضاً بأنه تحت الفحص الأمني، علماً أن حالته الصحية كانت متدهورة، وتستوجب المراجعة الفورية. بعد ذلك توجهت إلى المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، وقمت بتقديم طلب لمساعدة خالي المريض في السفر والعلاج في مستشفى رفيديا، وتمكن من السفر بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٩ إلى المستشفى في نابلس، ولم يتمكن الأطباء في مستشفى رفيديا من إجراء العملية الجراحية، وزرع مفصل للمريض، وعاد إلى غزة من دون علاج. وقد تم حجز موعد جديد في مستشفى المقاصد بالقدس بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٦، غير أن سلطات الاحتلال لم ترد على طلبه بمنحه تصريح مرور عبر معبر بيت حانون. وفي محاولة جديدة، تم حجز موعد عاجل بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٢، ولكن لم يتم الرد عليهم أيضاً، وتم تجديد الموعد بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٤، ولم ترد سلطات الاحتلال. وفي محاولة أخيرة، تم حجز موعد آخر بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٨، ولم يأتي الرد حتى الآن. وفي الوقت الحالي يعاني المريض من آلام شديدة، وهو بحاجة ماسة لتركيب المفصل.

وفاة الطفل إبراهيم عبد العال بعد منعه من السفر للعلاج في المواعيد المحددة

أفادت المواطنة عالية شحدة موسى عبد العال، ٣٨ عاماً، من سكان حي السلام، في مدينة رفح، متزوجة وأم لأحد عشر طفلاً، وهي أم المتوفى الطفل إبراهيم عبد العال، ٦ شهور، لباحث المركز بما يلي:

"بعد نحو شهر من ولادة إبراهيم بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢، لاحظت أنه يعاني من ضيق في التنفس، فتوجهت به إلى مستشفى غزة الأوروبي للفحص الطبي، فأبلغني الأطباء بأنه يعاني من التهابات في الصدر، ولديهم شك بأنه يعاني من مرض استقلابي (الأيض)، وهو بحاجة للعلاج في الخارج. وبتاريخ ٢٠١٩/٢/٥، حصلت على تحويلة للعلاج في الخارج لتشخيص حالته وعلاجه في مستشفى المقاصد، وتم حجز موعد بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٩.

وقد تقدمت للسلطات الإسرائيلية للحصول على تصريح للسفر عبر معبر بيت حانون (ايرز) والوصول إلى المستشفى، وذلك من خلال الشؤون المدنية في غزة. وقد ردت سلطات الاحتلال بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨، أن الطلب ما زال قيد، ولم أتمكن من السفر لعلاج ابني الرضيع. وقد تقدمت بطلب جديد، وتوجهت إلى المركز الفلسطيني لحقوق الانسان لمساعدتي في الحصول على التصريح، غير أن صحة ابني تدهورت، وتوفي بتاريخ ٢٠١٩/٥/٣١، قبل أن أتمكن من علاجه في مستشفى المقاصد في القدس".

وفاة المريضة تغريد خميس حافظ عمران بعد منعها من السفر للعلاج في المواعيد المحددة

أفاد المواطن فضل سلامة حسين عمران، ٥٥ عاماً، متزوج وأب لـ ١٠ أبناء، يعمل مدرس، ويسكن في منطقة الشيخ ناصر بمحافظة خان يونس، وهو زوج تغريد خميس حافظ عمران، ٤٦ عاماً، لباحث المركز بما يلي:

«عانت زوجتي تغريد خميس حافظ عمران، ٤٦ عاماً، من سرطان في المعدة منذ ٥ سنوات، وكانت تتلقى العلاج في مستشفى غزة الأوروبي، ثم قرر الأطباء تحويلها إلى مستشفى المطلع في القدس لاستئصال جزء من المعدة. تمكنت من السفر في ٥/١١/ ٢٠١٨، ولم يتم إجراء العملية لدواعي طبية. وفي ٢٠١٩/٩/٣، سافرت زوجتي للقدس، وتلقت العلاج هناك، وأجرت صورة CT، وفي اليوم التالي عادت إلى غزة. وتقدمت زوجتي للحصول على تصريح جديد بهدف السفر لمواصلة علاجها بتاريخ ٢٠١٩/٩/١١، إلاّ أنه انقضى الموعد من دون صدور التصريح، وعندما مراجعتنا للشؤون المدنية، أبلغتنا أن الطلب ما زال قيد الفحص، وتكرر ذلك مرتين بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٣، وتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢. على إثر ذلك توجهت للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بعد تحديد موعد جديد للجرعة في ٢٠١٩/١٠/١٦. وعند حلول الموعد، راجعت الشؤون المدنية فأبلغوني أنه لم يأتِ رد، أما محامي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فأبلغني أنهم تلقوا رداً بأن الطلب تحت الفحص. وبتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٨، صدر تصريح لزوجتي، وأثناء الترتيب لسفرها إلى مستشفى المطلع، توفيت بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٩».

وفاة المواطنة فضية حسين سلمان أبو صهيبان بسبب منعها من السفر للعلاج في المواعيد المحددة

أفاد المواطن أمين علي محمد أبو صهيبان، ٢٨ عاماً، من سكان بلدة الشوكة، شرق مدينة رفح، وهو ابن فضية حسين سلمان أبو صهيبان، لباحث المركز بما يلي:

« كانت والدتي فضية حسين سلمان أبو صهيبان، ٥٣ عاماً، تعاني من ورم سرطاني في الرحم، وحصلت على تحويلة طبية للعلاج في مستشفى المقاصد الخيرية في مدينة القدس في شهر أبريل الماضي. وتقدمت بطلب للسلطات الإسرائيلية من خلال الشؤون المدنية في غزة للحصول على تصريح للسفر عبر معبر بيت حانون (ايرز) والوصول إلى المستشفى في القدس، وبتاريخ ٢٠١٩/٥/١٢، ردت السلطات الإسرائيلية بأن طلبها ما زال قيد الفحص. وأثناء انتظار موافقة الجانب الإسرائيلي على سفرها تدهورت حالتها الصحية إلى حد الخطر، وتم نقلها إلى مستشفى غزة الأوروبي، في مدينة خان يونس، وبتاريخ ٢٠١٩/٥/١٤، دخلت في غيبوبة، وأعلن الأطباء عن وفاتها».

7. فرض قيود مشددة على مرافقي المرضى

أقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في نوفمبر ٢٠١٥، وفي خطوة تعسفية جديدة بحق المرضى، على تحديد عمر مرافقي المرضى المحولين من قطاع غزة للعلاج في مستشفيات اسرائيل والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس المحتلة، بما لا يقل عن ٥٥ عاماً، وقد حرم هذا القرار مئات المرضى من التوجه للعلاج في مشافي الداخل أو الضفة الغربية، لا سيما المرضى الأطفال، الذين يحتاجون لرعاية خاصة، وهم بحاجة ماسة لمرافقة أحد والديهم على الأقل، وفي الغالب فإن اعمار والديهم أقل من ٥٥ عاماً. كما أثر هذا القرار الجائر على مئات المرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة، ولا يقوون على الحركة، ويحتاجون لعون ومساندة من أشخاص يتمتعون بصحة جيدة، وهو ما يفتقده المرافقون من ذوي الأعمار الكبيرة[٨]

حرمان الطفلة المريضة بسمة مجدي العايدي من مرافقة أحد والديها أثناء إجرائها عملية قلب مفتوح

أفاد مجدي حسن العايدي، من حي الزيتون بمدينة غزة، ووالد الطفلة المريضة، بسمة مجدي العايدي، ١٥ عاماً، لباحث المركز بما يلي:

«تعاني ابنتي بسمة من أمراض حادة بالقلب، وذلك منذ ولادتها عام ٢٠١١، وقد تم تحويلها للعلاج في مستشفى المقاصد بعد ٤ شهور من ولادتها، وكانت ترافقها والدتها ختام، البالغة من العمر ٤٠ عاماً، وأُجريت لها عملية قلب مفتوح. وخلال عام ٢٠١٦، حصلت على تحويلة طبية لإجراء عملية تغيير صمامات القلب في مستشفى المقاصد بمدينة القدس، وتقدمنا بعدة طلبات لسلطات الاحتلال الاسرائيلية من أجل السماح

٨. تقرير حالة المعابر ١-٣٠ نوفمبر ٢٠١٥، غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ص ٦.

لها باجتياز معبر بيت حانون والوصول للمستشفى، ولم يتم الرد على كافة الطلبات، رغم خطورة حالة الطفلة. وبتاريخ ٢٠١٧/١/٢٥ توجهنا للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان لمساعدتي في الحصول على تصريح مرور عبر معبر بيت حانون. وقد وجه المركز رسالة عاجلة إلى المركز الانساني التابع لسلطات الاحتلال، شرح فيها خطورة حالة الطفلة. وبتاريخ ٢٠١٧/١/٣١، تلقى المركز رداً يفيد بأن الأُم مرفوضة أمنياً، ولا يمكن لها أن ترافق طفلتها المريضة، وطلبوا منا اختيار مرافق آخر. وقد تم تغيير المرافق ليكون والدها، غير أنه رُفض مرتين، وتم تغيير المرافق لتكون خالتها فاطمة العايدي، وتم قبولها، وقد سافرت الطفلة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٤ لإجراء العملية برفقة خالتها».

وقد تسببت الإجراءات القاسية التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلية بحق المرضى منذ فرض الحصار على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧ في وفاة عدد كبير من المرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة ومستعصية بسبب حرمانهم من مغادرة القطاع لتلقي العلاج في الخارج. ووفقاً لوزارة الصحة فقد بلغ عدد المرضى الذين قضوا جراء منعهم من السفر لتلقي العلاج في الخارج نحو ٣٩٠ مريضاً، وقد قضى هؤلاء المرضى إما بسبب الإجراءات البطيئة والمعقدة والصعوبات التي تضعها سلطات الاحتلال في طريق علاجهم، أو بسبب رفض منحهم تصاريح للمرور عبر حاجز بيت حانون للوصول إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة أو المستشفيات الإسرائيلية، أو بسبب عرقلة إجراءات سفرهم إلى مستشفيات الدول المجاورة، أو بسبب نقص الأدوية والمعدات الطبية في مستشفيات القطاع[٩].

٩. للمزيد من المعلومات حول حالات الوفيات الناجمة عن منع المرضى من العلاج في الخارج راجع موقع وزارة الصحة الالكتروني:
http://www.moh.gov.ps/portal

رابعاً: حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية من منظور حقوق الانسان

يعتبر الحق في الصحة من أهم الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الانسان. وقد كفل كلاً من القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان حق المرضى في التنقل الحر والوصول الآمن للخدمات الصحية، وحقهم في العلاج من الأمراض التي يعانون منها.

1. حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية في القانون الدولي الانساني

كفل القانون الدولي الإنساني، الحقوق الصحية للمدنيين بشكل عام أثناء النزاعات المسلحة وفي المناطق المحتلة، ووفر حماية خاصة للجرحى والمرضى على وجه الخصوص، كما كفل السماح بنقل إرساليات الأدوية والأجهزة الطبية.

وقد حرصت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب وتحت الاحتلال على تأمين الحماية الخاصة لعمليات نقل الجرحى والمرضى من المدنيين، وحق هذه الفئات في الوصول بأمان إلى أماكن الاستشفاء. وقد تناولت المواد (١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٣٨، ٦٣) من الاتفاقية خدمات الرعاية الصحية، وعمل المستشفيات والمراكز الطبية[١٠].

فتنص المادة (١٦) على حماية واحترام الجرحى والمرضى والعجزة والحوامل بشكل خاص. وتطالب المادة (١٧) أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى

١٠. للاطلاع على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة وتحت الاحتلال، راجع موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر على الرابط الالكتروني: https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ns-la8.htm

والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع أفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق. وتنص المادة (٢١(على وجوب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس التي تجري في البر بواسطة قوافل المركبات وقطارات المستشفى أو في البحر بواسطة سفن مخصصة لهذا النقل.

وتنص المادة (٣٨) على وجوب أن يحصل الأشخاص المحميين على العلاج الطبي والرعاية في المستشفى، وفقاً لما تقتضيه حالتهم الصحية، وذلك بقدر مماثل لما يقدم لرعايا الدولة المعنية. كما تلزم المادة (٥٥) دولة الاحتلال بكفالة وضمان حماية الشحنات الغذائية والأجهزة الطبية والخدمات الصحية، التي تقدمها دول أو هيئات محايدة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولا يعفي ذلك دولة الاحتلال بأي حال من الأحوال من تحمل مسؤوليتها التامة في أن توفر الشحنات الغذائية والأجهزة الطبية والخدمات الصحية للسكان المحميين، وبأقصى ما تسمح به الوسائل التي تحت تصرفها.

وألزمت المادتان (٦٥، ٦٦) من اتفاقية جنيف الرابعة دولة الاحتلال بتأمين الصحة العامة والشروط الصحية، وأن توفر بأقصى ما تسمح به وسائلها الأغذية والعناية الطبية لسكان في الأراضي المحتلة.

أما البروتوكول الإضافي الأول لعام١٩٧٧ ، الملحق لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، والذي يعتبر مكملاً لاتفاقيات جنيف فقد ركز على دور السكان المدنيين وجمعيات الغوث الطبي والمنظمات الإنسانية الأخرى في إنقاذ الجرحى والمرضى وحمايتهم، وجاء ذلك في المواد (١٦، ١٧، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٨٠، ٨١) من البروتوكول[١١].

١١. للاطلاع على البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، الملحق لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، راجع موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر على الرابط الالكتروني: https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntccf.htm

2. حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية في القانون الدولي لحقوق الانسان

إن حق الإنسان في الصحة هو حق أساسي، مثبت ومنصوص عليه في مواثيق وإعلانات دولية عديدة. وقد كفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية من خلال مجموعة من الحقوق الصحية التي تكفلها الصكوك الدولية المعنية بحماية الحق في الصحة، ومنها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)[١٢]، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)[١٣]، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)[١٤]، الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقلياً (١٩٧١)[١٥]، الإعلان الخاص بحقوق المعوقين (١٩٧٥)[١٦]، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)[١٧]، اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ [١٨]، مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية (١٩٩١)[١٩].

فتقر المادة (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بحق جميع الأشخاص في مستوى معيشي كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته.

كما تقر المادة (١٢)، من العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية، والعقلية يمكن بلوغه». وقد ركزت المادة نفسها على التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في العهد اتخاذها ومنها تهيئة الظروف التي من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.

١٢. للاطلاع على الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨، راجع موقع الامم المتحدة على الرابط الالكتروني: http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

١٣. للاطلاع على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادرة عام ١٩٦٥، راجع موقع الامم المتحدة – المفوض السامي، على الرابط الالكتروني: http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CERD.aspx

١٤. للاطلاع على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦، راجع موقع يونيسف، على الرابط الالكتروني: https://www.unicef.org/arabic/crc/files/ccpr_arabic.pdf

١٥. للاطلاع على الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقلياً الصادر عام ١٩٧١، راجع موقع الامم المتحدة – المفوض السامي، على الرابط الالكتروني: http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/RightsOf

١٦. للاطلاع على الإعلان الخاص بحقوق المعوقين الصادر عام ١٩٧٥، راجع موقع جامعة منيسوتا على الرابط الالكتروني: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b073.html MentallyRetardedPersons.aspx

١٧. للاطلاع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عام ١٩٧٩، راجع موقع الامم المتحدة على الرابط الالكتروني: www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

ويشمل الحق في الصحة، بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات، العناصر المترابطة والأساسية التالية التي يتوقف تطبيقها الدقيق على الظروف السائدة في دولة طرف محددة [٢٠]:

- **التوافر:** يجب أن توفر الدولة الطرف القدر الكافي من المرافق العاملة المعنية بالصحة العامة والرعاية الصحية وكذلك من السلع والخدمات والبرامج.
- **إمكانية الوصول:** ينبغي أن يتمتع الجميع، بدون تمييز، بإمكانية الاستفادة من المرافق والسلع والخدمات الصحية، داخل نطاق الولاية القانونية للدولة الطرف. وتتسم إمكانية الوصول بأربعة أبعاد متداخلة هي:
- **عدم التمييز:** يجب أن يتمتع الجميع بإمكانية الاستفادة من المرافق والسلع والخدمات الصحية، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً أو تهميشاً من بين السكان بحكم القانون وبحكم الواقع، دون أي تمييز على أساس أي سبب عن الأسباب المحظورة.
- **إمكانية الوصول مادياً:** ينبغي أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية متاحة مادياً وعلى نحو مأمون لجميع فئات السكان، خاصة الفئات الضعيفة أو المهمشة.
- **إمكانية الوصول اقتصاديا (القدرة على تحمل النفقات):** يجب أن يتمكن الجميع من تحمل نفقات المرافق والسلع والخدمات الصحية.
- **المقبولية:** ينبغي أن تراعى في جميع المرافق والسلع والخدمات الصحية المبادئ الأخلاقية الطبية وأن تكون مناسبة ثقافياً.
- **الجودة:** من اللازم أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية مقبولة ثقافياً، كما ينبغي أن تكون مناسبة علمياً وطبياً وذات نوعية جيدة.

١٨. للاطلاع على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩، راجع موقع الامم المتحدة – المفوض السامي، على الرابط الالكتروني:
www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

١٩. للاطلاع على مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية الصادرة عام ١٩٩١، راجع موقع راجع موقع جامعة منيسوتا على الرابط الالكتروني:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b069.html

٢٠. للمزيد أُنظر التعليق العام رقم ١٤، والمتعلق بالمادة (١٢) من العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه»، والصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة الثانية والعشرون (٢٠٠٠) على الرابط الالكتروني:
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc14.html

خامساً: دور المركز في حماية الحق في الصحة للمرضى المحولين للعلاج في الخارج

يسعى المركز الفلسطيني لحقوق الانسان إلى مساعدة المرضى المحولين للعلاج في الخارج، ويقوم بمتابعة ورصد الانتهاكات التي يتعرض لها المرضى المحولين للعلاج في الخارج على بيت حانون «ايرز»، كما يسعى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عبر الدائرة القانونية إلى مساعدة المرضى المحولين للعلاج في الخارج من خلال العمل القانوني، الذي يبدأ ببناء الملف القانوني، وتقديم الشكاوى ورفع القضايا والالتماسات في بعض الأحيان أمام القضاء الإسرائيلي.

وقد تبنى المركز العديد من الملفات القانونية للمرضى الممنوعين من السفر للعلاج في الخارج، وعمل بجميع الطرق القانونية لتوفير الحق في العلاج لهؤلاء المرضى. ويأتي عمل الدائرة القانونية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بعد استنفاذ كل من دائرة العلاج بالخارج ودائرة التنسيق والارتباط في وزارة الشؤون المدنية عملهم وعجزهم عن تمكين المريض من السفر لتلقي العلاج في الخارج. ولإنجاز هذا العمل يقوم محامو الدائرة بالعديد من الإجراءات لضمان توفير وتسهيل هذا الحق لمرضى قطاع غزة. وتتمثل هذه الإجراءات في فيما يلي:

1. المساعدة في الحصول على تغطية مالية للمرضى وتحديد مواعيد داخل المستشفيات

تعمل الوحدة القانونية على تقديم خدماتها القانونية للمرضى، حيث قامت بتوطيد ونسج علاقات مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية ومنظمات حقوق الإنسان، وعلى رأسها دائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية ورابطة أطباء لحقوق الإنسان من أجل تسهيل الحصول على تغطية مالية. كذلك عملت الوحدة على مساعدة المرضى من خلال تحديد مواعيد مع الأطباء المختصين في المستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، وذلك عندما عجز المرضى عن حجز مواعيد للعلاج في تلك المستشفيات. ومنذ بداية عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٩/١٢/٣١، قامت الدائرة بمساعدة ١,٧٠٠ مريض كانوا بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، ولم يكونوا قادرين على السفر لأسباب متعددة، منها عدم وجود تغطية مالية، أو عدم وجود مواعيد محددة لعلاجهم في مستشفيات اسرائيل أو الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة.

2. المساعدة القانونية للمرضي الممنوعين من السفر

تقدم الوحدة القانونية خدماتها للمرضي الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية من حرية الحركة والتنقل (اجتياز معبر بيت حانون «ايرز») لتلقي العلاج في مستشفيات اسرائيل أو الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة. وتأتي هذه الخدمات كضرورة قصوى في ظل إغلاق معابر قطاع غزة الحدودية المخصصة لتنقل الأفراد، وفي ظل التدهور الخطير في الأوضاع الصحية في مستشفيات قطاع غزة، وكذلك في ظل عدم السماح للمرضى بالسفر لتلقي العلاج سواء في المستشفيات الإسرائيلية، مستشفيات الضفة الغربية والقدس المحتلة، أو في مستشفيات الدول العربية المجاورة.

وقد قامت الوحدة القانونية بتوجيه شكاوى واعتراضات لمركز الحالات الإنسانية، التابع لسلطات الاحتلال الاسرائيلية والمتمركز في معبر بيت حانون «إيرز»، وذلك بهدف تمكين المرضي الذين يواجهون عراقيل بالسفر، من السفر لتلقي العلاج في الخارج. كما قدمت الوحدة مئات الاستشارات القانونية للمرضي الذين يواجهون عراقيل بالسفر.

وتتدخل الوحدة القانونية بعد استنفاذ دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الشؤون المدنية في غزة كل الطرق لسفر المرضي، وعدم تمكنها من الحصول على الرد المناسب لهؤلاء المرضي، الذين هم بحاجة ماسة للسفر، لتلقي العلاج المناسب للأمراض الخطيرة، التي يعانون منها.

ومنذ بداية عام ٢٠٠٧ وحتى نهاية عام ٢٠١٨، تابعت الوحدة ٥,٠٢٦ شكوى، تقدم بها مرضى واجهوا عراقيل في سفرهم للعلاج في الخارج، ويبين الجدول التالي نتائج التعامل مع هذه الشكاوى.

جدول (٥) يبين نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدى الوحدة القانونية خلال أعوام ٢٠٠٧ -٢٠١٨

البيان	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
٢٠١٨	١١٩١	٤٥٩	٣٠٤	٤٢٨
٢٠١٧	٩٨١	٢٩٣	٩٨	٥٩٠
٢٠١٦	٧٩٦	٣٠١	٤٠٠	٩٥
٢٠١٥	٣٦٧	١٧٦	١٤٤	٤٧
٢٠١٤	١٧٤	٧١	٥٧	٤٦
٢٠١٣	١٥٦	٩٢	٤٣	٢١
٢٠١٢	١٢٥	٥٠	٣٩	٣٦
٢٠١١	١٠٥	٤٠	٥٥	١٠
٢٠١٠	٤٣٨	١١٥	٣٠٩	١٤
٢٠٠٩	٣٧٤	٢٦٣	١٠١	١٠
٢٠٠٨	٢٠٨	٩٦	٧٧	٣٥
٢٠٠٧	١١١	٤٦	٣٠	٣٥
المجموع	٥٠٢٦	٢٠٠٢	١٦٥٧	١٣٦٧

شكل (٥) يوضح نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدى الدائرة القانونية خلال أعوام ٢٠٠٧ -٢٠١٨

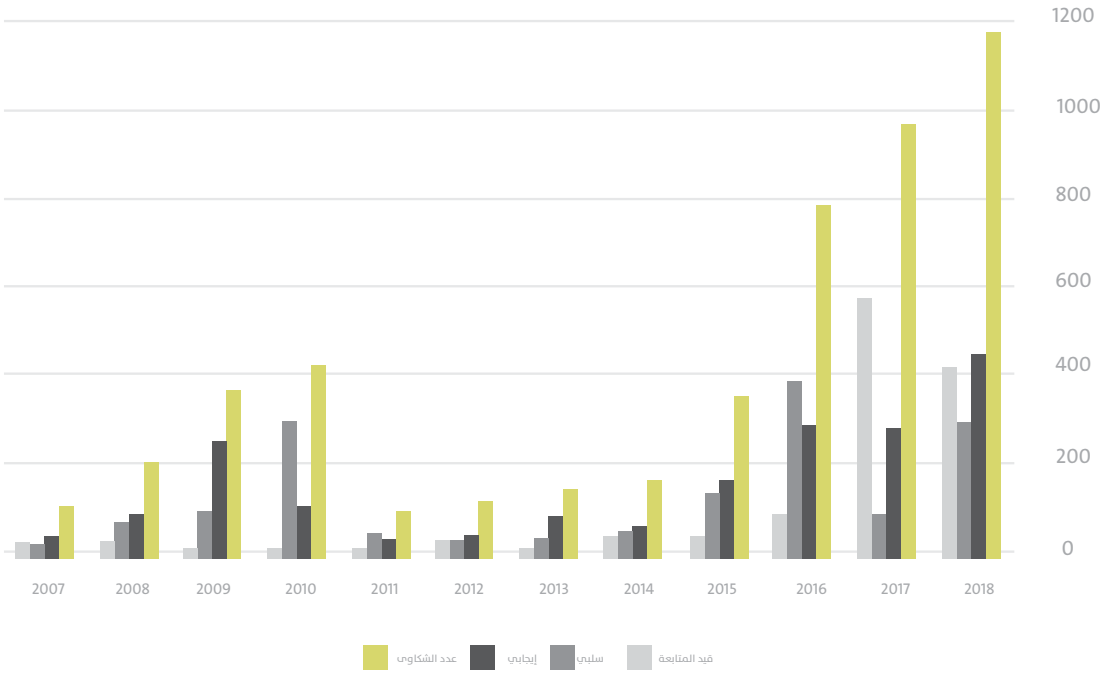

وخلال عام ٢٠١٩، تابعت الوحدة ١٢١٨ شكوى، تقدم بها مرضى منعتهم سلطات الاحتلال الاسرائيلية من السفر لتلقي العلاج. ويبين الجدول التالي نتائج التعامل مع هذه الشكاوي.

جدول (٦) يبين نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدى الدائرة القانونية خلال عام ٢٠١٩

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
حرمان مرضى من دخول إسرائيل للعلاج	١٦٧	١٣١	٨	٢٨
حرمان مرضى من دخول الضفة الغربية للعلاج	٣٠٥	١٥٧	٦٢	٨٦
حرمان مرضى من دخول القدس للعلاج	٦٥٥	٢٩٢	١١٢	٢٥١
حرمان مرضى من السفر للعلاج بالخارج	٤٨	٣٦	٤	٨
منع مرافقين من السفر لمرافقة المرضى لتلقي العلاج بالضفة وإسرائيل	٤٣	٢٤	١٠	٩
المجموع	١٢١٨	٦٤٠	١٩٦	٣٨٢

شكل (٦) يوضح نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدى الدائرة القانونية خلال عام ٢٠١٩

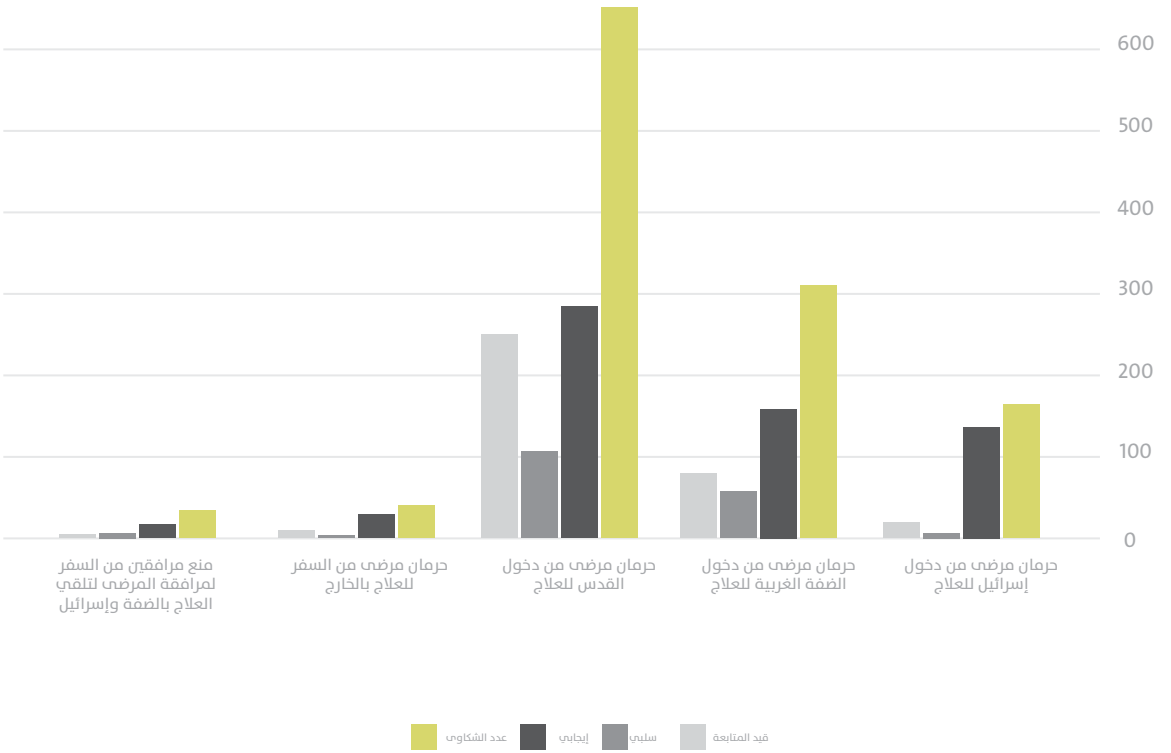

التوصيات:

إن حرمان سلطات الاحتلال الاسرائيلية لمرضى قطاع غزة، الذين يعانون أمراضاً خطيرة ومستعصية، من السفر لتلقي العلاج في الخارج، يتعارض مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويمثل شكلاً من أشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

وعلية، فإن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان يطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل من أجل إجبارها على:

- التوقف عن سياسة فرض القيود المشددة التي تتبعها السلطات المحتلة بحق مرضى قطاع غزة، المحولين للعلاج في الخارج، والتي تحول دون سفرهم، وتحرمهم من تلقي العلاج.
- إزالة المعيقات التي تتبعها سلطات الاحتلال، وتعمد من خلالها إلى حرمان مرضى القطاع من السفر للعلاج في الخارج.
- السماح لكافة المرضى، الذين يعانون من أمراض خطيرة، ولا يتوفر لهم علاج في مستشفيات قطاع غزة بالسفر والوصول إلي المستشفيات المحولين للعلاج فيها فوراً، وبدون أي تأخير.
- الوقف الفوري لسياسة التمييز بين المرضي الذين يحتاجون إلى «إنقاذ حياة»، والمرضى الذين يحتاجون «تحسين جودة حياتهم»، بحسب تصنيف السلطات المحتلة.
- وقف العمل بسياسة الحصار، وذلك من أجل تمكين سكان القطاع من الحركة بحرية، وخاصة المرضى الذين لا يتوفر لهم علاج في مستشفيات القطاع.
- فتح المعابر المخصصة لإمداد القطاع بالمواد الأساسية وعملها بحرية، حتى يتسنى للمنشآت الطبية الحصول على كافة احتياجاتها من أدوية ومعدات وأجهزة طبية.
- الالتزام بالقواعد والمبادئ الأساسية التي أقرتها الأمم المتحدة، ومن أهمها الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.
- كما يطالب المركز السلطة الوطنية الفلسطينية بالتدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان توريد الأدوية والمستلزمات الطبية التي نفذت في مستشفيات قطاع غزة، والعمل على ضمان الحق في الصحة لكل مواطن، بما في ذلك أفضل مستوى من الرعاية الصحية الجسدية والعقلية الذي يمكن الوصول إليه.

الجداول والأشكال

» جدول (١) يبين النسبة المئوية للأصناف الصفرية من الأدوية والمهمات الطبية الأساسية خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٩
» جدول (٢) يبين النسبة المئوية لتوزيع التحويلات الخارجية حسب نوع المرض لعام ٢٠١٨
» جدول (٣) يبين الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٨
» جدول (٤) يوضح الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال عام ٢٠١٩
» جدول (٥) يبين نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدى الوحدة القانونية خلال أعوام ٢٠٠٧ -٢٠١٨
» جدول (٦) يبين نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدى الدائرة القانونية خلال عام ٢٠١٩

» شكل (١) يوضح النسبة المئوية للأصناف الصفرية من الأدوية والمهمات الطبية الأساسية خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٩
» شكل (٢) يوضح النسبة المئوية لتوزيع التحويلات الخارجية حسب نوع المرض لعام ٢٠١٨
» شكل (٣) يوضح الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٨
» شكل (٤) يوضح الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال عام ٢٠١٩
» شكل (٥) يوضح نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدى الدائرة القانونية خلال أعوام ٢٠٠٧ -٢٠١٨
» شكل (٦) يبين نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدى الدائرة القانونية خلال عام ٢٠١٩

هذا المشروع بدعم من

الاتحـاد الأوروبـي

«تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.»